الأمم المتحدة

A/55/PV.77

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٧٧**
الخميس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بند جدول الأعمال ١٢٢ (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء بأن موريتانيا سددت المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تظهر هذه المعلومات في ملحق للوثيقة A/55/345.

بند جدول الأعمال ٤٠

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/55/538) و (A/55/639)

مشروعا القرار (A/55/L.49) و (A/55/L.50)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل مصر لتقديم مشروعي القرار (A/55/L.49) و (A/55/L.50)

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي أن أقدم في البداية مشروعي القرارين المطروحين في إطار البند ٤٠، وهما A/55/L.49 المعنون ''القدس''، و A/55/L.50 المعنون ''الجولان السوري المحتل''.

وفيما يتعلق بالمشروع المعنون ''القدس'' A/55/L.49، أود أن أشير إلى انضمام كل من لبنان وتوغو إلى قائمة الدول المتبنية للمشروع A/55/L.49، يلاحظ أن فقرات الديباجة الثلاثة تستذكر القرارات السابق اعتمادها من قبل الجمعية العامة في موضوع القدس والتي تؤكد جميعا على أن كافة الإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل بهدف تغيير أو محاولة تغيير وضع مدينة القدس هي لاغية وباطلة ولا بد أن يتم الرجوع عنها. كما تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، والذي يقرر عدم الاعتراف بما يعرف بـ ''القانون الأساسي'' الذي أعلنته

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-77369 (A)
0077369

إسرائيل، ويدعو كافة الدول التي لديها بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها.

وفي الشق الإجرائي للقرار تقرر الجمعية العامة في الفقرة الأولى أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وإجراءاتها الإدارية غير قانوني، وبالتالي يُعد لاغيا وباطلا. وفي الفقرة الثانية تشجب الجمعية العامة قرار بعض الدول نقل سفاراتها إلى القدس، وتدعو كافة الدول إلى الالتزام بقراراتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة لمشروع القرار المعنون ''الجولان السوري المحتل'' الوارد في الوثيقة A/55/L.50، فيسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بانضمام كل من توغو وماليزيا وباكستان إلى قائمة الدول المتبنية للمشروع، يؤكد المشروع في فقراته الديباجة على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وفقا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛ كما يؤكد مرة أخرى على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الجولان السوري المحتل.

ويعرب المشروع عن القلق العميق إزاء عدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري، مخالفة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ويؤكد على عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل؛ ويعرب في فقرته الديباجية الأخيرة عن القلق العميق إزاء توقف عملية السلام على المسار السوري، وعن الأمل في استئناف المباحثات عند النقطة التي توقفت عندها.

وفي الشق الإجرائي تعلن الجمعية العامة في الفقرة الأولى عن استمرار إسرائيل في عدم الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، كما تُعلن أن قرار إسرائيل عام ١٩٨١ بفرض قوانينها على الجولان السوري المحتل يُعد لاغيا وباطلا، وتدعو إسرائيل إلى التراجع عنه. ثم يؤكد مشروع القرار على استمرار انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧. ويؤكد أيضا على أن استمرار احتلال الأراضي السورية يُشكل عقبة في سبيل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ويدعو المشروع في الفقرة ٥ من منطوقه إسرائيل إلى استئناف التفاوض على المسارين السوري واللبناني، واحترام تعهداتها والتزاماتها في المفاوضات السابقة. ويدعو في الفقرة ٧ كافة الأطراف المعنية وراعيي عملية السلام إلى بذل الجهود اللازمة لاستئناف هذه العملية ونجاحها عن طريق تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

قدمت في بيان مصر أمام الجمعية العامة بالأمس العناصر الأساسية لموقف بلادي فيما يتعلق بقضية فلسطين والمسار التفاوضي الفلسطيني – الإسرائيلي في عملية السلام. وأود اليوم أن أعرض العناصر الأساسية للموقف المصري فيما يتصل بالوضع في الشرق الأوسط بصفة عامة.

وإذا كانت مصر تعتبر أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي، وأنها مفتاح التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط، فإن مصر تعتبر، في نفس الوقت، أن التوصل إلى السلام الشامل في المنطقة يتطلب – وكشرط أساسي – ألا يقتصر تعامل إسرائيل مع منطق السلام على الحديث عنه دون العمل من أجل تحقيقه وفقا للأسس والمبادئ المتفق عليها، وفي مقدمتها بطبيعة الحال مبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق فإن رؤيتنا لأي تسوية يمكن أن تقوم بين إسرائيل والأطراف العربية ترتكز على عدد من العناصر التي تتساوى في أهميتها، وهي: الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، والتوصل إلى ترتيبات أمنية متبادلة ومتكافئة، ثم إقامة علاقات طبيعية بين الأطراف العربية المعنية وإسرائيل. وإلى حين إتمام التوصل إلى معادلة تشمل هذه العناصر جميعا،

تؤكد مصر على ضرورة عدم قيام إسرائيل باتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب على الأرض، تخالف أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتجهض، أو تهدد بإجهاض، المفاوضات وتفرغها من محتواها.

ارتكزت المشاركة العربية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وما تلاه من خطوات في العملية التفاوضية، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) باعتباره محورا للعملية السلمية في كافة مساراتها. وفي هذا الإطار، أود أن أشير إلى أن السلام الذي أقامته مصر مع إسرائيل منذ أكثر من عشرين عاما قام على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وبالتالي، وبطبيعة الأمور، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. فاصبح بذلك يُشكل سابقة أساسية - وأكرر أساسية - في التوصل إلى تسوية سلمية بين الأطراف العربية المعنية وإسرائيل، وهو الأمر الذي يضع مسؤولية خاصة على عاتق مصر تحتم عليها دائما الاحتكام إلى أسس السلام الذي أقامته مع إسرائيل وهي - مرة أخرى - أولا، تأمين الانسحاب الكامل من كل الأراضي التي تم احتلالها بالقوة عام ١٩٦٧ من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية؛ ثانيا، إخلاء تلك الأراضي من أية مستوطنات إسرائيلية؛ ثالثا، التوصل إلى ترتيبات أمنية متبادلة ومتكافئة بموافقة الطرفين وألا يتم الوصول إلى أي من هذه الترتيبات تحت ثقل احتلال الأراضي؛ رابعا، إقامة علاقات سلام طبيعية بين الدولتين المعنيتين - أي إسرائيل والدولة العربية المقابلة.

ومصر ترى أن هذه الأسس - التي تمثل عناصر الصيغة المعروفة بمبدأ الأرض مقابل السلام - يجب أن تطبق على السلام بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية الأخرى. وفي هذا المجال، تؤكد مصر على أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هو كل لا يتجزأ، وأن الدعاوى التي سمعناها في الفترة الأخيرة من قبل دوائر إسرائيلية مختلفة، أو التي نسمعها من آن لآخر بانطباق هذا القرار على مسار تفاوضي دون الآخر أو أراض عربية دون الأخرى هي دعاوى مرفوضة، لأنها لا تقوم على أي أساس قانوني وتفتقر إلى الفهم السليم للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وهو قرار لا يفرق - نصا أو روحا - بين الأراضي التي احتلتها إسرائيل بالقوة عام ١٩٦٧، سواء في سيناء أو في الجولان، وفي الضفة الغربية وغزة. فكل الأراضي التي احتلتها إسرائيل لا بد أن يتم الجلاء عنها. هذا هو المبدأ الذي يكرسه ميثاق الأمم المتحدة، وهذا هو المبدأ الذي عملت به الأمم المتحدة منذ نشأتها، وهذا هو المبدأ الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

تشعر مصر بالأسف الشديد إزاء توقف المفاوضات السورية الإسرائيلية في أعقاب فشل قمة جنيف التي عقدت في شهر أيار/مايو الماضي بين الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد والرئيس الأمريكي بيل كلينتون في التوصل إلى تسوية تُعيد لسوريا أرضها المحتلة بالكامل وحتى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأود أو أؤكد في هذا الصدد على موقف مصر الثابت دعما للحق السوري الكامل في استعادة الجولان كاملا غير منقوص باعتباره السبيل الوحيد لإقرار السلام بين سوريا وإسرائيل. كما أشير في نفس السياق إلى أن التزام إسرائيل بالتفاوض الجاد والأمين من أجل تحقيق السلام يجب أن يكون موجودا وبنفس القدر على كافة المسارات دون تمييز، ودون محاولة اللعب على أحدها لمصلحة التفاوض على الأخر. وتربط مصر بين التقدم في مختلف مسارات التفاوض الثنائية، وبين الحديث عن التعاون الإقليمي بمختلف صوره ومساراته.

فتوجه الشرق الأوسط نحو السلام كل لا يتجزأ. ولا يمكن الآن، للأسف، الحديث عن علاقات عادية أو طبيعية بين إسرائيل وأي طرف عربي. ونعتقد، بكل صدق وأمانة، أن البيان الختامي للقمة العربية التي استضافتها

عاصمة بلادي، القاهرة، في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كان واضحا في هذا الشأن، حيث ذكر:

”وإذ يُشدد القادة العرب على أن توقف عملية السلام في مختلف مساراتها الثنائية قد أدى إلى إيقاف المسار متعدد الأطراف، فإنهم يؤكدون أن معالجة قضايا التعاون الإقليمي لا يمكن أن تتم دون إنجاز حقيقي تجاه السلام الشامل والعادل في المنطقة. كما أن توقف المسيرة السلمية بسبب سياسة إسرائيل وممارساتها الاستفزازية، يجعل الحديث عن المستقبل المشترك في المنطقة أمرا غير ذي موضوع. ويقررون [أي القادة العرب] عدم استئناف أي نشاط رسمي أو غير رسمي في الإطار المتعدد الأطراف، ووقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل في هذا الإطار، وعدم المشاركة في أي منها، وربط استئنافها ومداها بتحقيق إنجاز ملموس في اتجاه تحقيق السلام العادل والشامل على كافة مسارات عملية السلام“. (A/55/513، ص ٥)

إن إقامة السلام الشامل في الشرق الأوسط تُعد الأساس الحقيقي للأمن بمفهومه الواسع لكل الأطراف في المنطقة. ومن هذا المنطلق تستمر مصر في مطالبتها بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. كما تطالب مصر، منذ عام ١٩٩٠، وفي إطار مبادرة الرئيس مبارك، بإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، أشير أيضا إلى رفض إسرائيل المستمر الدخول في أية ترتيبات أو اتخاذ أية إجراءات تسهم في بناء الثقة في مجال التفتيش على منشآتها النووية. وهو أمر يضيف إلى عوامل التوتر السياسي، بل والعسكري، في منطقة تُعاني بالفعل من ارتفاع التوتر.

ولا بد أن يكون من الواضح أن الأمن الذي نريده للشرق الأوسط هو أمن كافة الأطراف، وليس أحد الأطراف أو بعضها، فقط فالأمن الشامل هو المرادف الحقيقي للسلام الشامل.

وأخيرا، إن مصر لا تزال يحدوها الأمل في إمكان التوصل إلى تسوية سلمية حقيقية وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي. ولكن هذا الأمل – والذي تعرض خلال الأشهر الأخيرة لاختبارات سلبية عديدة جاءت جميعها من صوب الجانب الإسرائيلي – يقوم على اقتناع مصر بأن السلام هو الخيار الوحيد الذي يمكن تحقيقه في منطقة الشرق الأوسط. وأؤكد، مرة أخرى، على أن السلوك الإسرائيلي يجب أن يكون متسقا مع الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه، وهو السلام. ونأمل أن تدرك إسرائيل أهمية تعديل أساليبها وتصرفاتها في المنطقة حتى تقتنع الأطراف الأخرى بجديتها في السلام، وإلا، وللأسف، فإن التوتر الذي تشهده المنطقة في الوقت الحالي يمكن أن يشكل مقدمة طويلة ومؤلمة لمرحلة كنا نأمل أن نضعها وراءنا.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بالأمس، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإن دولا أعضاء عديدة في الأمم المتحدة أكدت مجددا مرة أخرى على مدى أهمية أن تقوم الجمعية العامة، على سبيل الاستعجال، بإجراء مناقشات حول الحالة التي نشأت في الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة. ومن الواضح أن عملية السلام في المنطقة، التي بذل المجتمع الدولي من أجلها جهودا خارقة عبر السنين، تتعرض مرة أخرى لتهديد خطير. ولا يسعنا إلا أن نلاحظ مرة أخرى، مع الأسف، أن الأمر لم يقتصر على تصاعد أعمال العنف بشكل كبير بين إسرائيل وفلسطين، بل إن هناك أيضا تهديدا بحدوث قلاقل في جنوب لبنان ومرتفعات الجولان.

وقد سجل المجتمع العالمي، على النحو الصحيح، الخطوة الهامة التي اتخذها إسرائيل تنفيذا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، بسحب قواتها من أراضي جنوب لبنان. ومع ذلك، فإن التطورات اللاحقة، للأسف، حملت معها التنبؤات المتشائمة التي سبق توقعها في ذلك الوقت، بأن تلك التدابير لن تكون كافية لإرساء مناخ من الثقة، وتعزيز التقدم نحو تسوية وإحلال سلام دائم في المنطقة. والوضع الراهن يشهد بكل بلاغة على الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية عاجلة لضمان التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن الأساسية في جميع المجالات – ابتداء من تسوية الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الجولان السوري.

لقد أيدت بيلاروس بثبات موقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بجميع جوانب أية تسوية في الشرق الأوسط. وأثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة المستأنفة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعربت بيلاروس عن تأييدها لمشروع القرار الذي يُدين الأعمال الاستفزازية التي يرتكبها الجانب الإسرائيلي. وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي استؤنفت يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، صوتنا تأييدا لمقرر المتعلق بانتهاكات إسرائيل الجسيمة والجماعية لحقوق الإنسان. وكجزء من مناقشة اليوم، نود مرة أخرى أن نُشدد على ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير ثابتة ومتسقة لكفالة الانسحاب التام للقوات الإسرائيلية من الجولان السوري المحتل.

وإننا لعلى يقين بأنه من الضروري أن تكون الأمم المتحدة في طليعة جهود المجتمع الدولي لإيجاد تسوية للأزمة في الشرق الأوسط. واليوم، نرى أن الأمم المتحدة أمامها فرصة للمساهمة بدور هام في تلك العملية، وأنها، في واقع الأمر، قادرة على القيام بهذا الدور. والولاية الأخيرة التي خولها مجلس الأمن للأمين العام بأن يبحث نقاط التلاقي في موقفي الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لهي برهان حي على هذه الحقيقة. وبيلاروس يحدوها وطيد الأمل في أن يكون بمقدور السيد كوفي عنان الاضطلاع بجهود إضافية على المسارين السوري واللبناني أيضا.

وتشاطر بيلاروس الرأي الذي أعربت عنه الأغلبية الساحقة من أعضاء في الأمم المتحدة بضرورة اتخاذ إجراء بهدف تحقيق تقدم في الشرق الأوسط، بدلا من الاكتفاء بمجرد الكلمات. ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن خطوات فعالة أخرى، ونحن مستعدون للاشتراك في السعي من أجل اتخاذ قرارات في الجمعية العامة. فالأمر يتعلق بحياة كثير من المواطنين والأطفال الأبرياء في كل من جانبي هذا الصراع. وأي تصعيد آخر للعنف سيكون دليلا على عجز المجتمع العالمي وستترتب عليه آثار وخيمة للغاية. وتلزمنا المبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الإنساني الدولي بالضرورة بألا نسمح بحدوث ذلك.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): ما زالت مشكلة الشرق الأوسط تشكل مصدرا للقلق الشديد للمجتمع الدولي، الذي ما برح مقتنعا بأن السلام العالمي يعتمد إلى حد كبير على تسوية هذه المشكلة.

ولذلك فقد رحبنا نحن السنغاليين في أيار/مايو مع الارتياح الشديد بقرار الحكومة الإسرائيلية سحب قواتها من جنوب لبنان بعد ٢٠ عاما من وجودها هناك. ويرجع موقفنا هذا إلى العلاقة الخاصة التي تربط بين السنغال وشعب لبنان الشقيق واستعادة ذلك البلد لسيادته على أراضيه المحتلة في الجنوب.

ويقوم هذا الشعور بالارتياح على تصورنا لهذا القرار، وأعني أنه بمثابة إشارة قوية من جانب إسرائيل مفادها المضي قدما على طريق عملية شاملة للتسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط. وكانت هذه الخطوة علامة مبشرة لجميع

شعوب المنطقة، إذا أخذت في سياق المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وتأكيد حكومة السيد باراك من جديد على إزالة سوء التفاهم مع سوريا.

ولكن، يبدو أن بعض الدوائر الإسرائيلية التي تعارض هذه العملية تقليديا قررت تخريب هذا الخيار الحميد. وليس هناك فيما يبدو أي طريقة أخرى تفسر ظهور السيد أريل شارون في ساحة المسجد الأقصى في القدس في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي، حيث أن مجرد ذكر إسمه ينبش ذكرى آلام كبيرة كامنة في العقل الباطن للشعبين العربيين الفلسطيني واللبناني. وهذا الظهور الذي لا يمكن اعتباره طبيعيا أو غير ذي مغزى، جعل من المستحيل، أو على الأقل شل لبعض الوقت، عملية التسوية لقضية فلسطين، التي لا أحتاج لأن أذكِّر الجمعية بأنها لب الأزمة في الشرق الأوسط.

وكانت النتيجة المنطقية لهذا التصرف الذي يتسم بالتحدي هو انتفاضة الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي أدت، إلى جانب العصيان المسلح المستمر منذ شهرين، إلى موت المئات كما خلفت آلاف الجرحى، وعلى الأخص بين الفلسطينيين. إن قلوب الملايين من الرجال والنساء مفعمة باليأس الشديد، وخاصة قلوب الشباب، الذين يرغبون العيش في حرية وكرامة على أرض أجدادهم مستعيدين حقوقهم غير القابلة للتصرف.

ومجلس الأمن المسؤول عن ضمان السلم العالمي ونزع فتيل أي حالة متفجرة، عليه أن يعمل، متبعا الطرائق العملية، على اعتماد القرارات ذات الصلة بشأن الشرق الأوسط. وقد بات هذا الشاغل مطلبا ضروريا طالبت به كافة المحافل الدولية التي اجتمعت خلال الأسابيع القليلة الماضية والتي بحثت هذه المشكلة الشائكة.

ويعتقد وفدنا أن مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة في أيلول/سبتمبر، قد قدم نموذجا حميدا للوعي بالمسؤولية. فبينما أعرب زعماء العالم العربي عن تنديدهم المطلق بإفراط أجهزة الأمن الإسرائيلية في استعمال القوة، كرروا في الوقت ذاته التزامهم بعملية السلام، بالرغم من التحفظات الصريحة، بل والعداء المعلن عنه من جانب الرأي العام.

وهذا الموقف المبدئي ذاته أعيد تأكيده في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في الدوحة، الذي كرر التأكيد على دعمه الثابت لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وعزمه على بذل كل ما في وسعه للبدء من جديد في عملية السلام.

وفي الفترة التي تخللت هذين الحدثين، أعربت لجنة حقوق الإنسان التي اجتمعت في دورة استثنائية في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر، أيضا عن أسفها لمصير السكان المدنيين في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة. وفي أفريقيا وأوروبا وآسيا، وفي الأمريكتين أيضا، طالب كثير من الشخصيات الرفيعة المستوى إسرائيل بأن تتقيد باحترام الاتفاقيات الدولية والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وقد أصبح واضحا تماما أن حماية السكان ليست مكفولة. ويتزايد وقوع الحوادث في الأراضي المحتلة، ويروح ضحيتها القتلى والجرحى الذين تبكيهم الأمهات بلا أمل. ويجري الآن إغلاق الأراضي الفلسطينية على نحو منتظم. والجزاءات الاقتصادية تؤدي إلى شلل الخدمات الإدارية التي تقدمها السلطة الفلسطينية، ويثير المستوطنون المسلحون الرعب بين السكان الأبرياء.

إن النداء الذي يعتصره الألم الذي وجهه رئيس السلطة الفلسطينية، السيد عرفات، إلى الأمم المتحدة بإيفاد قوة حماية تابعة للأمم المتحدة لحماية الفلسطينيين ينبغي الإصغاء إليه. وزيارته لمجلس الأمن في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر أوضحت بجلاء مرة أخرى حدود الالتزام البناء من جانب المجتمع الدولي.

وتحت ذريعة أن المنظمة العالمية يجب ألا تتدخل في عملية أوسلو، فإن أي مبادرة من جانبها بالتالي يسد الطريق أمامها في مجلس الأمن. وعلى أي حال، فإن فرصة جيدة قد فوتت بعدم الأخذ باقتراح الرئيس عرفات، الذي كان يمكن أن يعطي الجانب الفلسطيني سببا للأمل. فذلك التدبير لبناء الثقة كان من شأنه أن ينزع فتيل التوتر بين الاسرائيليين والفلسطينيين ويمكن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق من أداء مهمتها بصورة ملائمة.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة نقل البعثات الدبلوماسية التابعة لبعض البلدان إلى القدس. فعلى الرغم من أننا نقر بحق جميع البلدان في إقامة علاقات دبلوماسية مع أي دولة، وفقا للمبادئ العامة للعلاقات الدولية، فإن الوفد السنغالي، على أساس هذه المبادئ ذاتها، يود أن يؤكد من جديد على أن عمليات الانتقال هذه إلى القدس لا تتوافق مع القانون الدولي ويجب ألا تشجع.

والجولان السوري جانب هام من جوانب قضية الشرق الأوسط. وعلى غرار القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء باراك فيما يتعلق بجنوب لبنان، ينبغي استكشاف نهج جديدة للعودة غير المشروطة للسيادة السورية على مرتفعات الجولان. ومن ذلك المنطلق يمكن لجميع المسائل ذات الصلة – الأمن والوصول إلى موارد المياه – أن تكون موضوعات لاتفاقات ذات فوائد مشتركة. ولا تزال السنغال تشعر بأن بصيص الأمل الذي لاح في شبردستاون وجنيف، سيصبح، في الشهور المقبلة، نورا هاديا للعلاقات السورية الإسرائيلية في المستقبل.

إن الحالة التي ظل يتخبط فيها الشرق الأوسط طوال الـ ٥٠ سنة الماضية تقتضي من المجتمع الدولي أن يعمل جاهدا على حل جميع المشاكل التي تحول دون الوئام بين شعوب تلك المنطقة الحساسة. وإلى جانب مسائل السلام والاسترداد المشروع للأرض، هناك ثلاث مسائل تبعية أخرى أرى أنه ينبغي أخذها في الاعتبار في أي خطة لسلام قابل للبقاء في المنطقة. وهذه المسائل هي ضرورة اعتماد نظام للأمن الجماعي مقبول للجميع، وأهمية التسوية الشاملة لمشكلة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين، وإيجاد حل مرض لمسألة الوصول إلى موارد المياه لكل الشعوب.

إننا إذا ما اعتنينا على النحو الواجب بمعالجة هذه المسائل، يمكن الوفاء بوعد أوسلو. ولذا فإنه قد آن الأوان لزعماء القضية أن يحترموا التزاماتهم ويكفوا عن مماطلتهم حتى لا يتحول الصبر إلى استياء وكراهية انتقامية. وقد آن الأوان لتعبئة كل طاقتنا لإنقاذ ما هو أساسي: عملية السلام، التي ما زلنا نعتقد أنها خيار استراتيجي لا رجعة عنه لشعوب الشرق الأوسط، التي نحثها – إسرائيليين وعربا وما إليهم – على العيش من جديد في سلام وأمن ووئام.

السيد السندي (اليمن) (تكلم بالعربية): بالأمس كنا نتحدث عن قضية فلسطين، واليوم نتحدث عن قضية الشرق الأوسط. وفلسطين تعتبر لب الصراع العربي الإسرائيلي. فبسببها شهدت المنطقة توترات وحروبا وأزمات وما زالت. وبسببها ما زلنا نتذكر العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧، الذي أدى إلى المزيد من احتلال الأراضي بالقوة، مما يؤكد للجميع النوايا الإسرائيلية التوسعية، وإصرار إسرائيل على عدم القبول بأي تسوية عادلة شاملة في المنطقة. وبسببها تعمل إسرائيل على

تطوير قدراتها العسكرية لتحوز على أحدث الأسلحة وأكثرها فتكا. لقد دأبت إسرائيل عند أي بادرة أمل في الانفراج على إحداث انتكاسة تعمل على إشعالها بطريقة متعمدة، تؤدي إلى تدمير كل ما تحقق من خطوات سلمية.

إن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية الشرق الأوسط تعتبر المرجعية الأساسية للحل الشامل والعادل. فقرارا مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١) اللذان اعتبرا قرار إسرائيل فرض قوانينها على القدس الشريف والجولان السوري قرارا غير قانوني، واعتبراه لاغيا وباطلا وليس له أي شرعية قانونية على الإطلاق، أكدا أيضا شجبهما لنقل بعض الدول لبعثاتها الدبلوماسية إلى القدس.

إن عددا كبيرا من القرارات قد صدر، بدءا بالقرار ١٨١ (د - ٢)، ومرورا بالقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وآخرها ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وعقد عدد من المؤتمرات ابتداء من الدعوة إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وانتهاء بمبادرة الرئيس حسني مبارك والرئيس بيل كلينتون لمؤتمر شرم الشيخ، والجهود التي بذلها وما زال يبذلها السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة من أجل وقف العنف والعدوان.

وفي كل عام يعلن ممثلو دول العالم من هذا المنبر استنكارهم لاستمرار الرفض الإسرائيلي لكل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة.بل تعمل إسرائيل على تصعيد وخلق أزمة جديدة في المنطقة. وخططت لها هذه المرة أن تكون دامية وغير قابلة لعودة قطار عملية السلام بشكل سريع. وكأنها بذلك تتحدى كل المجتمع الدولي دون استثناء، حتى أن الراعي الأساسي للعملية السلمية، الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح في وضع لا يحسد عليه، وعاجزا عن القيام بواجبه، على الرغم من إدراكه لعدالة القضية العربية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، اليد مونغرا (سورينام).

إن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لن يتحققا إلا وفقا لأسس عادلة، جوهرها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيتها قرارات الشرعية الدولية، وذلك من خلال انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني في الخارج من العودة إلى أرضه واستعادة حقوقه المشروعة وإبعاد المستوطنين الذين زُرعوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانسحاب جيوشها وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من السجون الإسرائيلية.

وبهذه المناسبة، ومن أجل مزيد من الأمن والاستقرار، يرى وفد بلادي أن مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل، وبالخصوص السلاح النووي الإسرائيلي، من المسائل الهامة التي يمكن أن تجعل منطقتنا خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل.

إن وفد بلادي يتطلع إلى اليوم الذي يتحقق فيه الأمن والسلام حتى يعم المنطقة الاستقرار والرخاء.

السيد زاخيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): كنت أتمنى أن نحتفل في مناقشات هذا العام بالتقدم الملموس في عملية السلام. تلك العملية التي كان يمكن أن تمهد الطريق للتوصل إلى حل نهائي للصراع العربي الاسرائيلي، وتفتح فصلا جديدا في تاريخ المنطقة التي عانت طويلا.

ولكن، على الرغم من الجهود الحثيثة لكل من رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات، وغيرهما من زعماء المنطقة

والعالم، تمكنت قوى التطرف من عرقلة مسيرة السلام، وأدى ذلك إلى الوضع الراهن وغير المقبول إذ يتصاعد تيار العنف والخسارة المأساوية في الأرواح.

ولقد تتابع المتكلمون في هذه المناقشة معربين عن قلق المجتمع الدولي إزاء الوضع الراهن، ومطالبين بإنهاء العنف. وقبرص تنضم إلى أولئك المتكلمين. إن عودة العنف إلى الشرق الأوسط أمر مزعج بشكل خاص. وتؤمن قبرص بأن قضية فلسطين تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وبدون تسوية عادلة لهذه القضية، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يأمل في التوصل إلى حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط. ونؤكد على دعمنا لإقرار تسوية عادلة ودائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

والحالة الراهنة تدل تماما على العواقب المتفجرة المترتبة على تأخير التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية، ذلك الحل الذي كان يمكن أن يضع حدا للوضع الخطير الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني،، وأن يضمن تلبية حقوقهم المشروعة، بما في ذلك حقه في دولة خاصة به.

ونحن إذ ندين بقوة جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك التفجيرات التي تستهدف المدنيين في إسرائيل، فإننا نحث إسرائيل في الوقت نفسه على التوقف عن الإجراءات التي تنزل العقاب الجماعي بالسكان الفلسطينيين، والتي من المؤكد أنها تعمل على توسيع الهوة بين الجانبين. فالفعل يولد رد الفعل، الأمر الذي يوجه مزيدا من الضربات إلى فرص السلام.

وإننا نشارك الاتحاد الأوروبي الرأي تماما فيما يتعلق بالآثار السلبية الناجمة عن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. ومن شأن تردي الوضع الاقتصادي للسكان الفلسطينيين أن يولد مزيدا من العنف والإحباط بسبب عدم الحصول على أي فوائد ملموسة من عملية السلام. وإننا نحث إسرائيل على سحب قواتها إلى المواقع التي كانت تحتلها في ٢٨ أيلول/سبتمبر وأن تتفادى أي رد فعل غير متناسب مع العنف. وفي الوقت نفسه، نحث السلطة الفلسطينية على بذل كل جهد ممكن من أجل السيطرة على العنف. وبهذا السبيل وحده يمكن أن ينحسر تيار الكراهية المدمر.

والدرس المستفاد من التصعيد الراهن للعنف أنه ما لم تستند الجهود والمبادرات من أجل السلام إلى القانون الدولي، فإن السلام المحرز سيظل قائما على أسس ضعيفة للغاية. وهناك درس آخر مفاده أن التوترات في الأراضي الفلسطينية تنطوي على آثار ضارة وتحمل في طياتها خطر التصعيد في جميع أنحاء المنطقة.

وندعو كلا من الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس حتى يتسنى العودة إلى المناخ المؤاتي لاستئناف المفاوضات. وهذا ليس هو وقت تبادل الاتهامات؛ بل إنه وقت العمل المتبادل دعما لعملية السلام. وهذا هو وقت الاحترام الكامل للالتزامات المتعهد بها في شرم الشيخ وفي غزة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. والمجتمع الدولي يقدم دعمه الكامل لهذه الجهود. كما أن إرادة المجتمع الدولي في إنهاء العنف والتوصل إلى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط حقيقة لا يمكن إنكارها. وكذلك، فثمة مبادئ راسخة ينبغي الاسترشاد بها في النهج المتبع إزاء هذه المشكلة. وتشمل قدسية الحياة، وخاصة حياة الأطفال، واحترام الأماكن الدينية والالتزام التام بالقانون الدولي – القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والتنفيذ السريع لقرارات الأمم المتحدة.

وتؤيد قبرص بقوة جهود المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

وعلى الناحية الإيجابية، ترحب قبرص بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان في وقت سابق من العام الحالي.

ونأمل أيضا في أن يؤدي تحسن المناخ في المنطقة إلى استئناف المفاوضات بين اسرائيل وسوريا. وتمشيا مع سياستنا طويلة العهد، نؤكد على تأييدنا لانسحاب اسرائيل من مرتفعات الجولان بغية التوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، مما سيؤدي إلى إحلال سلام دائم في المنطقة. والعنصر الضروري للسلام ينبغي أن يتمثل في استتباب الأمن لكل دول المنطقة، بما في ذلك اسرائيل. وينبغي للسلام أن يبشر بعهد جديد للتعاون الاقتصادي الإقليمي واتباع تدابير أخرى تفيد المنطقة بأكملها وتخفض عدد ونوع الأسلحة التي تهدد بدفع المنطقة إلى كوارث كبرى.

وأخيرا، أود أن أعرب عن أملي في ألا تعرقل الصعوبات العديدة القائمة، مهما كانت مثبطة، السعي من أجل السلام. وكما قال الرئيس كليريدس:

”لقد دفعت منطقتنا ثمنا فادحا في الحروب الكثيرة التي عانينا منها بالفعل. وليست هناك حاجة إلى أن يعيد التاريخ نفسه“.

نحن نؤيد كل المبادرات والجهود الدولية، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الرئيسان كلينتون ومبارك، وكذلك الملك عبد الله، بهدف تفادي تصاعد العنف وإقرار السلام والاستقرار في منطقتنا. وقد أبلغت قبرص الأطراف بالفعل باستعدادها لاستضافة أي اجتماع، أو تقديم أي مساعدة أخرى قد يرونها مناسبة. ونضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن الأمل في مضاعفة الجهود من أجل الإبقاء على عملية السلام ونجاحها في نهاية الأمر، تلك العملية التي يعقد عليها الآمال ملايين البشر، سواء في المنطقة أو في جميع أنحاء العالم.

السيد جوهان ثاني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): يسعد بروني دار السلام أن تشارك مرة أخرى في مناقشة القضية الهامة المطروحة أمامنا اليوم. ولقد أحيطنا علما بتقرير الأمين العام عن الشرق الأوسط. إننا نقدر جهوده ونتطلع إلى استمرار مشاركته.

القضية الجوهرية في الشرق الأوسط هي قضية فلسطين، التي تظل بعيدة عن الحل. فبعد عقود عديدة من الكفاح، ما زال الفلسطينيون محرومين من تحقيق طموحاتهم، وأن حقوقهم المشروعة تنتهك باستمرار. إن بروني دار السلام تشعر بقلق كبير إزاء استمرار التوتر والعنف في فلسطين، خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتهدد الأحداث المأساوية هذه بتقويض التقدم المحرز في عملية السلام.

وتصبح المشكلة أكثر خطورة، إذا حكمنا من العدد المتزايد من الوفيات والإصابات في الآونة الأخيرة. وفي هذا الخصوص، تود بروني دار السلام تشجيع لجنة التحقيق، التي أنشأتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لجمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان والخروق الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت ذاته، تأمل بروني دار السلام أن يتخذ قرار بشأن إنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة قوامها ٢ ٠٠٠ عضوا، يكون بوسعها على الأقل المساعدة في استعادة النظام ووضع حد للعنف في تلك المنطقة.

وتشيد بروني دار السلام أيضا بالجهود المنظمة للبلدان المعنية في محاولة جذب الأطراف المعنية إلى طاولة

المفاوضات. ونود أن نشجع قادة فلسطين واسرائيل على مواصلة العمل نحو حل سلمي وشامل للمشكلة الفلسطينية على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨).

أخيرا، تود بروني دار السلام إعادة التأكيد على دعمها القائم منذ زمن طويل لحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، وتتمنى أن يؤدي كفاحهم من أجل السلام والحرية إلى تسوية عادلة ودائمة.

السيد ستوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): بالنسبة لاستراليا، فإن تطورات العام الماضي في الشرق الأوسط أفرزت أملا وإحباطا شديدا على حد سواء.

فلقد أحيا آمالنا الانسحاب الاسرائيلي من لبنان ومؤتمر قمة كامب ديفيد الثاني. ولكن خلال هذين الشهرين الماضيين خيبت دوائر الاستفزاز، والعنف، والعقاب هذه الآمال بدرجة خطيرة. وينتاب استراليا قلق شديد إزاء ما حدث من خسارة في الأرواح، والإصابات، والإضرار بالثقة المتبادلة بين اسرائيل والفلسطينيين، وهو الشيء الذي وصفه رئيس وزرائنا بأنه ”مؤلم“. لقد حثينا كلا الجانبين على وقف دورة العنف من خلال التحلي بالقيادة القوية وضبط أكبر للنفس.

ونحن نفهم الحزن والشك اللذين يسودان الآن بين اسرائيل والفلسطينيين. ونحن ندرك مدى الإحباط الذي تشعر به بلدان عديدة، خاصة داخل المجتمعات المسلمة واليهودية، جراء ما حدث. إلا أن تبادل الاتهامات لا يزرع سوى المرارة ولا يستعيد الثقة المتبادلة التي لا بد أن تبنى عليها عملية سلام فعالة. ونعتقد أنه في الإطار الحالي يكون الانتقاد غير المتوازن واستهداف جانب واحد فقط لتوجيه اللوم غير مفيدين نهائيا.

إن الخطوات الأحادية الجانب وتبادل الاتهامات ليست الرد على الوضع الحالي. ولا أيضا استخدام العنف أو القوة الغاشمة. ولا يوجد بديل حقيقي لأي من الجانبين لتحقيق تسوية يتم التفاوض عليها. وبدون ذلك، قد يؤدي المزيد من العنف، والبؤس، والتفسخ البشري إلى تدمير ذلك الطريق أمام أجيال قادمة.

وتظل استراليا ملتزمة بشكل أساسي بحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها. وفي الوقت ذاته، تدعم استراليا أيضا الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في وطن ومستقبل أفضل لأطفالهم.

وبالرغم من الأحداث المأساوية في الأسابيع الأخيرة، نحن ملتزمون بالقيام بدور إيجابي وبناء في دعم السلام في المنطقة. وسوف نواصل دعم مبادئ القانون الدولي التي ينبغي أن تتم على أساسها التعاملات بين الأطراف. وسوف نواصل إدانة استخدام العنف ذي الدوافع السياسية من أي طرف.

ونؤيد بشدة نداء لجنة الصليب الأحمر الدولية لكلا الجانبين لاحترام، وضمان احترام، القانون الإنساني الدولي ومبادئه. ويجب على جميع المعنيين أن يحترموا المدنيين، والموظفين الطبيين، وأنشطة خدمات الإسعاف، والمستشفيات. لا بد من منع إساءة استخدام الشعارات الحمائية.

إن الأعمال الإرهابية، وعمليات الانتقام من السكان المدنيين، والاعتداءات الأخرى على السكان المدنيين على كلا الجانبين محظورة بشكل مطلق وغير مشروط.

وما زلنا نعتبر النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة أثناء حرب ١٩٦٧ متعارضا مع القانون الدولي ومضرا لعملية السلام.

لقد افتتحت استراليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مكتب التمثيل الاسترالي في رام الله. وسوف يسهل المكتب كثيرا تعاملاتنا مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ويمكن استراليا من تشجيع تحقيق أهداف أخرى بشكل فعال، بما فيها دعم الديمقراطية والحكم الصالح.

وقدمت استراليا التزامات ملموسة نحو عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال مساعدة إنمائية محددة الأهداف. وتبلغ قيمة برنامج مساعدتنا الإنمائية، إلى جانب معونتنا الطارئة للفلسطينيين، حوالي ٨ ملايين دولار هذا العام. وسوف يخصص أكثر من نصف تبرعنا لعمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، والتي تظل الوكالة الرئيسية لتقديم المساعدة الدولية للاجئين الفلسطينيين. ونحن نقدر إسهامها عاليا.

وسوف نواصل تمويل نشاط المنظمات غير الحكومية في مجالات التعليم، وتوفير الوظائف، والخدمات الصحية. ولدينا برامج لنقل المهارات والتكنولوجيا الاسترالية إلى القطاعين الزراعي والقانوني. ولقد قدمنا أيضا المساعدة الطبية الطارئة للجرحى في أعمال العنف الحالية. ويقلقنا بشدة ما ينجم عنه إغلاق غزة والضفة الغربية من آثار إنسانية، بما في ذلك العراقيل الوارد ذكرها في التقارير التي تواجه توزيع الغذاء، والوقود، والمواد الطبية. لا بد أن تضمن كل الأطراف حرية حركة فرق الإسعاف، والفرق الطبية، والمواد الطبية إلى داخل الضفة الغربية وغزة وضمنها.

إن الشرق الأوسط منطقة يظل فيها انتشار أسلحة الدمار الشامل ومركبات قذفها مصدرا رئيسيا لقلق المجتمع الدولي.وعلاوة على ذلك، فإن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل هو عنصر رئيسي في الرؤية الأوسع للسلام في الشرق الأوسط. إننا نحث بقوة جميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد أطرافا في جميع الصكوك الدولية للحد من التسليح وثيقة الصلة أن تفعل ذلك. ونحث تلك الدول التي هي أطراف في تلك الصكوك على الالتزام بروحها ونصها.

والعنصر الحاسم الآخر في نظام عدم الانتشار النووي هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول الإقليمية التي ما زالت لم توقع أو تصدق على هذه المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير، خاصة تلك الدول التي يعتبر تصديقها شرطا أساسيا لدخول المعاهدة حيز التنفيذ.

وثمة خطوة أخرى لخفض التوترات في الشرق الأوسط ستتمثل في التفاوض على معاهدة لوقف المواد الانشطارية وتنفيذها. وهذه المعاهدة هي الخطوة التالية المنطقية في جدول أعمال نزع السلاح. إن لدى أعضاء الشرق الأوسط في مؤتمر نزع السلاح مصالح واضحة في الضغط من أجل البدء المبكر في مفاوضات الوقف.

وينبغي التصدي للخطر الذي تشكله الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الأمن الإقليمي والعالمي من خلال الالتزام باتفاقيات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وتحث أستراليا جميع الدول في المنطقة على أن تصادق على كلتا المعاهدتين. وبالإضافة إلى ذلك، نحث جميع الدول في المنطقة على دعم الجهود الرامية إلى جعل المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية تصل إلى خاتمة سريعة وناجحة.

كما نحث الدول في الشرق الأوسط على الإسهام في الجهود المبذولة من أجل تعزيز النظام العالمي لمكافحة الألغام الأرضية، بما في ذلك التصديق على اتفاقية أوتاوا، ونحث هذه الدول على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في تطوير ونشر القذائف التسيارية البعيدة المدى.

وفي كل منطقة، يتوقف وجود بيئة أمنية إيجابية على مدى وفاء الدول لالتزاماتها الدولية. ونشاطر القلق الذي أعرب عنه آخرون لأن عملية التحقق من الأسلحة ورصدها في العراق التي أذن بها مجلس الأمن متعذرة منذ قرابة عامين. ولا يمكن أن يكون لاستمرار عدم الاطمئنان إزاء أسلحة الدمار الشامل في العراق سوى تأثير مزعزع للاستقرار على المنطقة ككل.

ونلاحظ أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش على استعداد لبدء العمل التحضيري في العراق لاستئناف مهامها التي توخاها لها مجلس الأمن. والمطلوب الآن هو أن يمتثل العراق امتثالا كاملا لجميع متطلبات مجلس الأمن فيما يتصل ببرامجه الخاصة بالأسلحة. وسيكون السماح لتلك اللجنة بالمضي في عملها خطوة هامة تحظى بترحيب بالغ. ونحن لا نفهم لماذا لم تقم القيادة العراقية حتى الآن باتخاذ الخطوات الفورية الضرورية المطلوبة للوفاء بالتزاماتها الدولية.

ونحن نهنئ الأمين العام والحكومات المعنية على تحقيق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وتمكين الحكومة اللبنانية من أن تستعيد بشكل تدريجي سيطرتها على أراضيها. ونرحب بالدور الموسع الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للتحقق من الانسحاب الإسرائيلي ولإرساء أسس السلام والأمن في المنطقة الحدودية.

وتحث أستراليا إسرائيل وسوريا على الشروع في حسم خلافاتهما المعلقة وعلى بناء سلام شامل يقوم على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) واتفاقات أوسلو وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

وقد قام رئيس الوزراء الأسترالي السيد هوارد بزيارة المنطقة في شهر نيسان/أبريل من هذا العام. وفي المناقشات التي أجراها مع كل من رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات، حث الجانبين على المثابرة في مواجهة التحديات التي تمثلها عملية التفاوض.

وما فتئت أستراليا ترى منذ وقت طويل أنه لا بد في نهاية المطاف من حسم القضايا التي تعمل على التجزئة المأساوية بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ويتحقق ذلك الحسم من خلال المفاوضات المباشرة القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واتفاقات أوسلو، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ونرحب بشجاعة والتزام الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وكذلك الحكومات الإقليمية الرئيسية التي تشمل الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية، في دعم التحرك نحو التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم. فقد منعت جهودها حدوث انزلاق نحو هاوية اليأس.

وقد تشجعنا عندما أحرزت قمة كامب دافيد الثانية المعقودة في شهر تموز/يوليه تقدما ملحوظا في تضييق شقة الخلافات فيما يتعلق بقضايا بالغة الحساسية كان مجرد التطرق إليها يعتبر حتى ذلك الحين أمرا صعبا للغاية. ولئن كان الطرفان لم يتمكنا من سد كل الثغرات التي كانت قائمة بينهما، فإن المرونة الجديدة التي أبديت عززت إيماننا بأنه بالشجاعة والالتزام يمكن إيجاد السبل التي تؤدي للتوصل إلى تسوية لحالات الظلم المستمر منذ وقت طويل تقوم على أساس كفالة الأمن وكرامة الفرد والاحترام المتبادل للجميع.

ولقد بيَّن لنا تاريخ عملية السلام في الشرق الأوسط أن ما لا يمكن تحقيقه في ميادين القتال يمكن أن يتحقق على طاولة المفاوضات. وبعد وقف أعمال العنف الحالية، ينبغي أن يكون شاغلنا الأول هو العودة في أقرب وقت ممكن

للسعي من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية تقوم على أساس التقدم الملحوظ الذي أحرز قبل الأحداث المأساوية الأخيرة.

ولا يمكن لأي جانب أن يحقق أهدافه المثالية، كما أن العودة إلى طاولة التفاوض لن تكون مسألة سهلة. إلا أننا نعتقد أنه بالشجاعة، والروح القيادية، والمرونة سيمكن الظفر بجائزة السلام العادل والشامل والدائم.

الأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، لا تزال قضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية بندا هاما على جدول أعمال هذه الجمعية الموقرة، خاصة وأن مناقشة هذا البند تأتي في الوقت الذي يتعرض فيه الشعب الفلسطيني لاعتداءات مسلحة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي واستعمالها غير المبرر للقوة، والذي لن يؤدي إلا إلى المزيد من سفك الدماء وتأزيم عملية السلام في المنطقة، والمزيد من تدهور الأوضاع بين الطرفين، وفي المنطقة جمعاء.

يشعر وفد بلادي بالقلق العميق تجاه التصعيد الأخير الذي قامت به إسرائيل في الآونة الأخيرة، والذي أخذ أبعادا خطيرة في الأيام الماضية مما يهدد استقرار وأمن المنطقة كافة. ولذلك يدعو الأردن المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته إزاء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال قيامة فورا بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والمتمثلة في إرسال قوات مراقبة دولية إلى الأراضي المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة، كما يدعو إلى ضرورة أن تبدأ اللجنة الدولية للتحقيق عملها فورا.

إن مفهوم الأردن للسلام كما أكدنا دائما أمام هذه الجمعية الموقرة هو أن يكون عادلا ودائما وشاملا وهو المفهوم الذي عبَّرت عنه غالبية الأطراف الدولية المعنية مباشرة بقضية الشرق الأوسط. كما أن التزامنا بالسلام ضمن هذا المفهوم هو التزام مبدئي يرتكز على قرارات الأمم المتحدة و قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يعتبر المرتكز الأساسي للعملية السلمية، ولكن لا تزال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة رهن التنفيذ بالرغم من مرور عقود على صدورها وتكرار تأكيدها في كل دورة من دورات هذه الجمعية المتلاحقة. وهنا لا بد من التأكيد مجددا على دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها تجاه قضية الشرق الأوسط وعملية السلام، وضرورة تنشيط هذا الدور وتأكيد هذه المسؤولية لدعم الجهود والمساعي القائمة لدفع العملية السلمية نحو غاياتها المنشودة. فالأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها وأحكامها هي القواعد الأساسية لحل النزاعات، وهي القاعدة الأساسية للشرعية الدولية.

لقد استندت عملية السلام إلى مبادئ معروفة وثابتة، أهمها مبادلة الأرض بالسلام وهذا المبدأ تضمنه قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولا نرى كيف يمكن تحقيق العدالة إذا لم يتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وكيف تتوفر القناعة بأن السلام هو الهدف النهائي الذي نسير نحوه عندما تشن سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على الشعب الفلسطيني وعلى المؤسسات الفلسطينية والمنشآت المدنية – وهو عدوان لن يؤدي إلا إلى مقتل المزيد من السكان المدنيين من الجانبين. كما أنه لا يمكن تحقيق السلام إذا استمرت إسرائيل في إنكار حقوق الطرف الفلسطيني. فالعدل أساس السلام، والسلام هو إطار الأمن.

هناك إجماع دولي وقانوني على أن القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧ وبالتالي فإنها تخضع لقرارات مجلس الأمن.

لقد خص مجلس الأمن مدينة القدس باهتمام مميز منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، واتخذ بشأنها منذ البداية

العديد من القرارات التي ترفض ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، كما ترفض جميع الإجراءات والتشريعات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة والأعمال الأخرى التي تهدف إلى تغيير البنية السكانية والجغرافية لها. وبالتالي فإن التصريحات التي يطلقها مسؤولون في إسرائيل باستمرار حول اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل تتناقض مع كل القواعد التي تأسست عليها عملية السلام. إن مدينة القدس هي أرض محتلة بموجب القرارات الدولية، كما أنها العاصمة الروحية للديانات السماوية الثلاث. ولذلك فإننا نريدها رمزا نبيلا مثاليا للسلام والتعاون، وهذا لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعودتها لأصحابها الشرعيين لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية.

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين أُخرجوا من ديارهم في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٦٧، والذين أُبعدوا خلال سنوات الاحتلال الطويلة، هي بانتظار الحل العادل وفق قرارات الأمم المتحدة، ووفق الشرائع الدولية، خاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، والتي تنص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض عما عانوا منه خلال سنوات الإبعاد والاحتلال، وعن كل ما لحق بهم من خسائر مادية ومعنوية. وبالتالي فإن حل هذه القضية أيضا يشكل واحدا من أهم أسس السلام والأمن في المنطقة.

في الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد دعمه المطلق للسلام، وضرورة تركيز الجهود لوقف تدهور الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة، وإعادة الحوار بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، من أجل التوصل إلى الحلول العادلة الصحيحة لتحقيق السلام العادل بين الجانبين.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - أستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، تعلن تأييدها لهذا البيان.

يمر الشرق الأوسط حاليا بفترة عصيبة. ولا أود أن أسرد عليكم مرة أخرى تفاصيل الأحداث المفجعة التي تجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن آرائه بشأن تلك القضية في المناقشة التي جرت بشأن البند ٤١ من جدول الأعمال. وأقول إن الأولوية الآن هي استعادة الهدوء واستئناف المفاوضات. فمشاعر الغضب والإحباط هي نذر سوء. ولا بد من الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة شرم الشيخ. وليس هناك من بديل غير عملية سلام تؤدي حتما إلى التعايش بين إسرائيل ودولة فلسطينية قادرة على البقاء. وأي تدبير يمكن أن يساعد في استعادة السلام والإسهام في استئناف الصلات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا بد من دعمه. وفي هذا الصدد، يتمنى الاتحاد الأوروبي أن تتمكن لجنة تقصي الحقائق من تنفيذ مهامها على وجه السرعة. ومن نفس المنطلق، وفيما يتعلق بإمكانية إرسال بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة، يأمل الاتحاد الأوروبي أن يتسنى الاهتداء دون تأخير إلى حل يقبله الطرفان، من خلال المفاوضات التي يجريها الأمين العام حاليا في إطار الولاية التي كلفه بها مجلس الأمن.

وهذه المأساة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن عدم وجود تسوية على المسارين اللبناني والسوري من عملية السلام. فالسلام العادل والشامل القائم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى ولاية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في أوسلو وما بعدها، هو وحده الذي سيكون بحق سلاما دائما.

في جنوب لبنان، فُتحت صفحة جديدة في أيار/مايو الماضي بالانسحاب الإسرائيلي. والبلدان الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أخذت علما، مع الارتياح، بذلك القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وأيدنا الجهود التي بذلها الأمين العام للتأكد من صحة الانسحاب الإسرائيلي، والتمكين من إعادة نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالتوازي مع نشر الجيش اللبناني باتجاه الجنوب.

وفي الصيف الماضي، رحب الاتحاد الأوروبي بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عملا بقرار مجلس الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠)، وبإعادة نشر القوة الدولية، وإرسال الحكومة اللبنانية قوة أمن مشتركة إلى الجنوب. وكانت تلك التدابير خطوات إيجابية نحو استعادة الاستقرار في الجنوب، وهو شرط لا غنى عنه لإعادة بناء المنطقة وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها. والاتحاد الأوروبي مستعد للإسهام في جهود التعمير في المنطقة، على نحو ما درج عليه في السنوات الأخيرة لصالح لبنان بأكمله.

بيد أن الأحداث الخطيرة التي تقع على الحدود الإسرائيلية – اللبنانية منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر، تدل على مدى هشاشة الوضع الذي لا يزال سائدا في جنوب لبنان، حيث يوجد احتمال دائم بتصاعد التوتر في أي لحظة. والاتحاد الأوروبي يناشد الأطراف كافة أن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس. ذلك أن أي تصعيد للتوتر من شأنه الإضرار بسلامة المدنيين وأمنهم والاستقرار الإقليمي، وهي أمور يلتزم بها الاتحاد الأوروبي التزاما عميقا. ومن المهم بصفة خاصة أن تحترم جميع الأطراف احتراما صارما ”الخط الأزرق“ الذي صدق عليه الأمين العام في حزيران/يونيه. ومن الأساسي أيضا أن تبسط الحكومة اللبنانية، وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣١٠ (٢٠٠٠)، كامل سلطتها من جديد على تلك المنطقة، حتى تضمن استقرارها، وتهيئ الظروف الضرورية التي تسمح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن تفي بولايتها.

وصحيح أن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان واستعادة السيادة اللبنانية تدريجيا في المنطقة خطوتان في الاتجاه الصحيح؛ ولكنهما لا تحسمان المشكلة الأعم المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط. فالسلام الذي تتوق إليه جميع شعوب المنطقة لن يتأتى إلا بالتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وسوريا وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) من حيث صلتهما بمسألة الجولان. والاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد استعداده للإسهام في إحياء الحوار بين إسرائيل وسوريا. ونناشد الطرفين أن يستأنفا المفاوضات ما أن تسمح الظروف بذلك، على أساس مبادئ القانون الدولي والتقدم المحرز في عملية السلام التي بدأت في مدريد سنة ١٩٩١.

وفي السياق الصعب الذي يشهده الشرق الأوسط، يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه باحترام مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية لجميع دول المنطقة. والاتحاد الأوروبي لم يتوقف لحظة عن المحاجاة والتصرف لصالح استقرار المنطقة وسلامة شعوبها، وسيواصل السير على هذا الدرب.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي الاستمرار في بذل جهوده، ولا سيما من خلال الأنشطة التي يقوم بها ممثله السامي، السيد خافير سولانا، الذي كان حاضرا في مؤتمر قمة شرم الشيخ، وهو عضو في لجنة تقصي الحقائق، ومن خلال أنشطة مبعوثه الخاص، السيد ميغويل موراتينوس، تيسيرا لاستئناف المفاوضات على مسارات عملية السلام الثلاثة.

وأود هنا أن أعرب عن ترحيبي باسم الاتحاد الأوروبي، بالجهود المفيدة للغاية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. إذ يقوم أميننا العام، بالاشتراك مع مجلس الأمن

والجمعية العامة، بدور أساسي يلقى الترحيب من الجميع ويحظى بتقدير كل الأطراف. وقد يسَّر نجاح هذه الجهود الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، كما يسَّر على المسار الفلسطيني عقد مؤتمر قمة شرم الشيخ.

وقد عقد الاتحاد الأوروبي أيضا عزمه على المساعدة في استئناف مسار عملية السلام المتعدد الأطراف، متى توافرت الشروط اللازمة لذلك. ويولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا للفريق العامل المعني بالتنمية الإقليمية والاقتصادية، الذي يتولى الاتحاد رئاسته. فالتعاون الإقليمي هو أفضل وسيلة لتعزيز المصالح الخاصة لدول وشعوب الشرق الأوسط وكفالة التفاهم فيما بينها.

وتسليما من الاتحاد بأهمية الرخاء الاقتصادي لكفالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، فإنه سيواصل برنامجه الكبير لتقديم المساعدة التقنية في المنطقة. ويلزم إحراز التقدم صوب إنشاء منطقة للتجارة الحرة والرفاه المشترك بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وقد شكل اجتماع وزراء الخارجية لدول أوروبا والبحر المتوسط، الذي عقد في مارسيليا يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، خطوة بالغة الأهمية في هذا الاتجاه. وقد شهد ذلك المؤتمر، الذي انعقد بعد انقضاء خمس سنوات من المؤتمر التأسيسي في برشلونة، بالتصميم على إعطاء دفعة جديدة للشراكة بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط.

وختاما، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد التزامه الراسخ بتحقيق سلام عادل وشامل ودائم يستند إلى المبادئ الواردة في قرارات مجلس الأمن. والاتحاد على استعداد لمواصلة المساهمة بشكل كامل في التوصل إلى مستقبل ينعم بالسلم والرخاء في الشرق الأوسط.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد بلغ الشعب الفلسطيني وشعوب جميع الأراضي العربية المحتلة أحرج لحظة في تاريخها. فقد أوجدت تطورات مدريد وأوسلو وغيرها من التطورات الأقرب زمنا الانطباع بأن عملية السلام ستؤدي إلى نتائج حقيقية وتؤدي في نهاية الأمر إلى إحراز تقدم صوب سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. بيد أن جميع هذه الجهود قد أحبطت بفعل تصاعد الأعمال العدوانية والقتالية من جانب إسرائيل، وهي سلطة الاحتلال، التي بدلا من أن تظهر إرادتها للتفاوض أو رغبتها في النهوض بعملية السلام قد واصلت القيام بالمزيد من أعمال العنف ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، فبرهنت بذلك على ازدرائها الكامل لأبسط قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية التي تعاني مرارة الواقع الذي تمثله الحياة في ظل الاحتلال.

ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي قبل شهرين، لقي ٢٧٠ شخصا حتفهم وأصيب ما يزيد على ١١ ٠٠٠ شخص. وفي كل يوم تزداد معاناة الأسر الفلسطينية والعربية وتزداد آلامها بسبب التكلفة البشرية الهائلة الناجمة عن العنف الذي ينهال عليها بلا حدود.

وينذر وقف العمل ببروتوكول باريس الاقتصادي، كما ينذر الحصار الاقتصادي، والهجمات المباشرة على المرافق الاقتصادية الهامة، وإغلاق نقاط العبور وإعاقة سبل الوصول إلى أماكن العمل، وغير ذلك من التدابير التي تتخذها إسرائيل في حربها الاقتصادية، بتدمير الاقتصاد الفلسطيني، الذي تكبد بالفعل خسائر تتجاوز بليونا من الدولارات.

وتزايدت المشاكل بالمثل في قطاع الرعاية الصحية والتعليم، في حين تسوء المرافق الصحية، وكذا العواقب النفسية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الحالة الفظيعة التي يعيشها حاليا السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ومن المؤسف بنفس القدر مواصلة الحكومة الإسرائيلية لسياستها في إقامة المستوطنات غير المشروعة جنبا إلى جنب مع قيامها بالعدوان العسكري، وما ترتكبه من أعمال الإبعاد وإساءة المعاملة وغير ذلك من أشكال الإيذاء الموجهة ضد السكان العرب. والتدابير من هذا القبيل، وغيرها من التدابير الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتكوين الديموغرافي للأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال، فضلا عن كونها دائما تدابير غير مشروعة، فإنها أيضا تشكل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ومن الصعب أن يصدق المرء أننا قد عجزنا ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين عن التوصل إلى تسوية حاسمة للصراع في الشرق الأوسط، بالرغم من قرارات مجلس الأمن التي تزيد عن ٢٦ قرارا، والقرارات الأخرى التي تزيد عنها بكثير والتي اتخذتها الجمعية العامة سواء خلال دوراتها العادية أو الاستثنائية. ولا تفسير لهذا الواقع المخجل سوى امتناع إسرائيل الكامل عن الامتثال لقرارات المجتمع الدولي، ومختلف أشكال الدعم الذي درجت حكومة الولايات المتحدة على تقديمه، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، لحليفتها الاستراتيجية في المنطقة.

ومرة أخرى برهنت الحقائق بصورة دامغة على الحاجة الماسة إلى إجراء إصلاحات شاملة لمجلس الأمن إذا أردنا له حقا أن يكون قادرا على الوفاء في نزاهة وموضوعية وشفافية بالمسؤوليات المنوطة به عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة لشعب وحكومة كوبا، فالتضامن مع الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية الواقعة تحت الاحتلال مسألة مبدأ. ويتجلى هذا في الدعم المقدم من أجل المراعاة غير المشروطة لجميع الحقوق المشروعة لتلك الشعوب الشقيقة والدفاع عنها. ولهذا السبب نؤكد من جديد ضرورة وضع حد لعدوان إسرائيل واحتلالها لجميع الأراضي العربية والفلسطينية، فضلا عن انتهاكها لحقوق الإنسان الخاصة بشعوب تلك الأراضي.

وتمثل مشكلة فلسطين حجر الزاوية في الصراع العربي الإسرائيلي، ولا سبيل إلى إيجاد حل حاسم لها دون الوفاء بالمطالب العادلة لهذا الشعب البطل. كما أنه لا يمكن إيجاد أي حل دائم دون وضع حد للعدوان الواقع على أراضي الجولان السورية واحتلالها.

ويأمل المجتمع الدولي، بل يطالب بأن يسود السلام بدلا من العدوان وأن تعيد إلينا عملية السلام الآمال التي كانت ذات يوم معقودة عليها. ولا يمكن تغيير المسار الراهن للأحداث إلا باتخاذ إجراء حازم وحاسم. بيد أن اتخاذ أي قرار لا يطالب إسرائيل بالتقيد الصارم بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، سيزيدنا ابتعادا عن الحل الحاسم للصراع في المنطقة بدلا من أن يقربنا منه.

إن علينا مسؤولية كبيرة. ولهذا السبب يتعين علينا الترويج لتقديم مزيد من الدعم الاقتصادي والسياسي والأدبي لعملية السلام. ويجب أن يتوقف العدوان العسكري والاحتلال، كما يجب أن يتوقف التعدي على حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية. لقد حان الوقت لكي تبرهن إسرائيل بحق على استعدادها للتفاوض والتزامها بتحقيق السلم في هذه المنطقة. وحان الوقت لكي تتحد جميع القوى المؤيدة للسلام دفاعا عن القضية النبيلة التي يكافح من أجلها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الخاضعة للاحتلال.

وفي ذلك الجهد لن يُفتقد التضامن والدعم اللذان اعتادت حكومة كوبا وشعبها تقديمهما بشكل تقليدي.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): لقد انقضى شهران بالتمام والكمال منذ تفجر العنف في الشرق الأوسط. ومن سوء الطالع أن كل يوم يمر لا يأتي بجديد غير الشك والمخاوف والتشاؤم، مما يولِّده ذلك الصراع الذي نخشى أن يعم المنطقة بأكملها.

ومنذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهو يوم اندلاع أعمال العنف، قيل كل ما يمكن أن يقال، لذا، فقد ولَّى وقت المواعظ أو الإدانات العقيمة. فالمهم الآن هو البحث عن كل السبل والوسائل اللازمة التي يمكن أن تفضي إلى إنهاء العنف وإرساء السلام قبل أن يترسخ الحقد – لأن هذا ما نخاطر به يوما بعد يوم – ويحوِّل هذه المواجهات إلى كارثة عالمية.

إن قضية الشرق الأوسط هي، قبل كل شيء، شبكة متداخلة من الحقائق والظروف والمعتقدات والخرافات والوقائع، تجمعت كلها في قضية ذات ثلاث فروع: أمن دولة إسرائيل؛ وحماية تراث وطني، هو تراث الشعب الفلسطيني؛ واحترام الأماكن المقدسة التي يدعي الحق فيها الإسلام والمسيحية واليهودية. ويجدر بنا أن نذكِّر بأن انتهاك أحد هذه الأماكن المقدسة هو الذي فجر برميل البارود – كما يقول المثل.

ولا يمكن فهم قضية الشرق الأوسط إلا عند النظر إليها ككل. وهناك ثلاثة متطلبات، على الأقل، يجب أن تؤخذ في الحسبان من أجل تسوية الخلافات. أولا وقبل كل شيء، لا بد من توفر إرادة حقيقية ورغبة حقيقية لدى الزعماء في تحقيق التفاهم والسلام. وإذا لم تكن هذه الرغبة متوفرة أصلا، فإن أية بدايات للسلام لن تكون أكثر من أكذوبة. ونحن ندرك الآن، بعد موت إسحاق رابين، أن رسول السلام الذي تمثلت رغبته الصادقة في حسم القضية، أتاح الفرصة لإحراز تقدم حقيقي نحو السلام. أما ما نشهده اليوم فهو مماطلة وتسويف وتردد من جانب القادة الإسرائيليين.

وبالتالي، فمن واجب المجتمع الدولي – وفي مقدمته الأمم المتحدة والميسِّرون المتفق عليهم أو راعيا هذه العملية – التركيز كلية على هذه الأزمة، وأن يستخدم نفوذه، وفي المقام الأول، لإقناع الطرفين بإبداء رغبتهما الأكيدة في إحلال السلام. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالأمين العام على التزامه الشخصي بالسير في هذا الاتجاه، وبصفة خاصة، على الدور الذي اضطلع به في تحقيق النتائج التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

المطلب الثاني للتسوية، هو ضمان أمن إسرائيل التي يجب أن تكون حدودها معترفا بها دوليا. وعندما أعيد توطيد الشعب الإسرائيلي على أرض إقليم من الأقاليم، كان من الواضح أن شغل الأمم المتحدة الشاغل هو ضمان حقه في الحياة وفي أرض ووطن. وعليه، فإن نبذ دولة إسرائيل لم يعد له محل بعد الآن. بيد أنه ما دام هذا الاعتراف الشرعي أصبح الآن غير قابل للتصرف، فإن نتيجته الطبيعية هي أن فلسطين أيضا، وبصفة خاصة، يجب أن تكون قادرة على أن تعيش وتزدهر في إطار الحدود الإقليمية التي أفرزها الوضع الذي كان قائما في ١٩٤٧. وبعبارة أخرى، يتعين على إسرائيل أن تنصاع لهذا الشرط الذي يتوقف عليه وجودها ذاته. وهذا يعني ضرورة أن تعيد الأراضي التي استولت عليها في عام ١٩٦٧ – أي أن تحترم احتراما صارما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، نرحب بانسحاب إسرائيل من لبنان، باعتبار ذلك خطوة إيجابية.

ومن الواضح أن إنشاء المستوطنات أمر غير مقبول، لأنه يعرض للخطر أية إمكانية للتوصل إلى حل، خاصة وأن إنشاء هذه المستوطنات غير المسموح بها ما زال مستمرا.

وفي بوركينا فاسو، زرعت الروح الديمقراطية في نفوسنا حبا غير مشروط للسلام والعدالة والتسامح والحرية، وكلها فضائل تقنعنا بأنه عن طريق التفاوض، وليس الحرب، سيتسنى حسم الصراع في الشرق الأوسط. وعلى جميع الأطراف أن تكون مقتنعة بذلك، وألا تضيِّع أية فرصة تتيح التقدم باتجاه السلام.

وفي رأينا أن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد في ١٩٩١، والذي أفضى إلى إبرام اتفاقات أوسلو، حدد ملامح أكثر المسارات حكمة وواقعية للتوصل إلى حل عادل ومقبول لقضية الشرق الأوسط. وقد أثبتت الاتفاقات الأخرى، مثل مذكرة واي ريفر ومذكرة شرم الشيخ، أن مزايا التفاوض لم تفقد قيمتها، حتى وإن كانت المشكلة معقدة وشائكة مثل قضية الشرق الأوسط، شريطة أن نصغي جميعا إلى نداء الأمين العام الذي يوصي بضرورة أن تحترم جميع الأطراف احتراما كاملا الالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاقات السارية. وهذا معناه أن تمتنع عن إتيان أي فعل يستبق الحكم على نتائج المفاوضات ويزيد من تردي الحالة السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وأن تحترم بدقة التزاماتها بموجب القانون الدولي.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): على مر السنين، كررت عشرات القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التأكيد على الحاجة إلى التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، سلام ينطوي على تسوية عادلة ونهائية للقضية الفلسطينية. وللأسف فإن هذا السلام ما زال بعيد المنال كما كان من قبل، على الرغم من أن حالات صراع أخرى عديدة في مناطق أخرى من العالم حُسمت منذ وقت طويل. بل الواقع أننا نشهد، بدلا من السلام، تصاعدا جديدا في أعمال العنف في فلسطين، وبالذات في القدس الشريف.

وماليزيا تعيد التأكيد على إدانتها الشديدة للاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. ونحن ندين استمرار هذه التجاوزات التي أدت إلى مصرع أكثر من ٣٠٠ شخص - معظمهم من المدنيين الفلسطينيين - وجرح آلاف أخرى عديدة معظمهم أيضا من المدنيين الفلسطينيين.

ولا بد من وضع حد فوري لهذه الحالة المؤسفة التي تؤثر على الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على دعم الإنشاء السريع لقوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة، تكفل، ضمن جملة أمور، حماية المدنيين، وتساعد، في الوقت ذاته، على نزع فتيل الحالة المتفجرة الراهنة. والأمر معروض الآن على مجلس الأمن الذي نأمل أن يتخذ إجراء سريعا لإنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. وتقاعس مجلس الأمن عن اتخاذ إجراء بشأن هذا الاقتراح العاجل المقدم من فلسطين، والذي تؤيده بقوة دول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس، سينعكس سلبا على مصداقية المجلس، وسيبعث بإشارة خاطئة إلى المظلوم والظالم على حد سواء، وما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة في الميدان.

ونأمل أيضا أن تتمكن لجنة تقصي الحقائق التي أنشئت وفقا لاتفاق شرم الشيخ من الاضطلاع بعملها على جناح السرعة وبدون مقومات.

وبالإضافة إلى إدانة الهجمات الجارية على المدنيين الفلسطينيين، يتعين على المجتمع الدولي إدانة السياسة العامة التي تنتهجها الدولة القائمة بالاحتلال لقمع وإرهاب السكان العرب في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، كما يتبدى من

المصادرة الجارية للأراضي الفلسطينية، وتدمير المنازل التي يملكها العرب وتوسيع المستوطنات اليهودية غير الشرعية في الأراضي المحتلة بلا كلل. ومن الواضح أن إدامة هذه السياسات لا يشجع على إحياء عملية السلام، بل على العكس، فهو يساهم في تفاقم الحالة المتوترة السائدة، ومن ثم يغذي الصراع. ونحن عاجزون عن فهم المنطق الذي يحكم هذه السياسات والممارسات، ما لم يكن المقصود منها عمدا هو إطالة أمد الصراع لأسباب معروفة جيدا لإسرائيل.

من المؤسف أيضا أنه لم يحرز أي تقدم في محادثات السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، التي علقت منذ عام ١٩٩٦. ووفدي يساوره بالغ القلق لأن سكان الجولان السوري ما برحوا يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ويعانون كافة أشكال الحرمان والإذلال وغيرها من الإساءات التي ينطوي عليها العيش في ظل الاحتلال. إن استمرار – بل توسيع – المستوطنات اليهودية في الجولان السوري المحتل سيظل يشكل حجرة عثرة على طريق استئناف عملية السلام السورية – الإسرائيلية، ويشكك في جدية السعي إلى السلام من جانب إسرائيل مع جارتها الجمهورية العربية السورية. ونحن ندعو إسرائيل إلى التخلي عن هذه السياسات واستئناف مفاوضات السلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي سيضمن وحده سلامها وأمنها في المنطقة لأمد طويل.

وبينما لم تقع حوادث خطيرة على الجبهة الأمنية، فإن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر وقابلة للانفجار. ويشكل استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري عقبة كأداء تعترض تحقيق السلم العادل والشامل والدائم في المنطقة. ولذلك تكرر ماليزيا دعوتها إلى انسحاب القوات المحتلة جميعها إلى خط الرابع من حزيران/يونيه كعنصر لا غنى عنه من أجل تحقيق أي تسوية سلمية في المنطقة.

ويذكرنا تجديد مجلس الأمن يوم الاثنين الماضي لولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك باستمرار الحالة المتوترة بين البلدين. ويشارك وفدي الأمين العام ملاحظاته الواردة في تقريره الوارد في الوثيقة S/2000/1103 في أنه

”ورغم الهدوء السائد حاليا في القطاع الإسرائيلي – السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل خطرا محتملا ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط“. (S/2000/1103، الفقرة ١١)

وإننا نتطلع إلى استئناف عملية السلام في وقت مبكر وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفيما يتعلق بقضية لبنان، فبينما أحرز بعض التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) عقب انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، فإن الحالة في المنطقة لا تزال قابلة للانفجار. وقد بيَّن الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2000/1049 والمتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أن كتابة التقرير تأتي في وقت يشهد توترا شديدا في العلاقات العربية الإسرائيلية ومواجهات متواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولذلك فقد رأى أن من الحكمة عدم تقديم اقتراحات لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في جنوب لبنان. ويبرز الحادث الأخير الذي وقع على الخط الأزرق في لبنان الحاجة الملحة لضمان احترام الأطراف جميعا لخط الانسحاب، في البر وفي الجو. ونحن نكرر دعوة الأمين العام إلى ضبط النفس في وقت يحتمل فيه أن تتسبب حتى الأعمال العسكرية البسيطة إلى زيادة كبيرة في التوتر والأعمال القتالية في المنطقة.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة لكي يهنئ السيد تيرجي رود – لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في

الشرق الأوسط، وهو الممثل الشخصي للأمين العام أيضا لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، كما نهنئ السيد رولف كنوتسن، الممثل الشخصي للأمين العام في جنوب لبنان ونتمنى لهما التوفيق في استمرار عملهما المحمود لتنسيق مساعدة الأمم المتحدة والمساعدة الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني في لبنان، على التوالي. ونود أيضا أن نشيد بالرجال والنساء الذين خدموا، وما زالوا يخدمون في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأعمالهم الباسلة في ظل ظروف صعبة وخطيرة دوما، معرضين حياتهم للخطر الشديد في سبيل قضية السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، يود وفدي، أن يؤكد من جديد موقفه وهو أنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، أو في غرب آسيا، إلا من خلال انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة والمستوطنين من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري المحتل. كما نكرر التأكيد على أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، بالإضافة إلى تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط، هو الضمان الوحيد لإقامة سلم دائم في المنطقة. وإننا ندعو إسرائيل، الدولة المحتلة، مرة أخرى إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): تمكنت الأمم المتحدة خلال نصف قرن منذ إنشائها من التدخل وحسم عدد من الحروب والصراعات التي هددت السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي وساهمت بقدر كبير في إنهاء الاستعمار في مناطق مختلفة من العالم. وبقي عليها أن تعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وشبعا في جنوب لبنان والجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧.

ولقد اتجهت أنظار العالم إلى مدريد عام ١٩٩١، حيث عقدت أولى مباحثات السلام في الشرق الأوسط، والتي انعقدت عليها الآمال في إنهاء احتلال ظالم طال أمده، ووضع حد للصراع الذي لا يزال مستمرا. والذي كثرت ضحاياه، وبدء عصر من الأمن والاستقرار والتعاون البناء. ولكننا وبعد قرابة عشرة أعوام، نجد أن الاستقرار بعيد المنال، والأمن يكاد يكون من المحال، والسلام لا يزال من الآمال.

وعلى الرغم من أن مباحثات السلام في مدريد أعقبها العديد من المباحثات الثنائية والمتعددة الأطراف، فما زال الفلسطينيون محاصرون بالمستوطنات اليهودية التي تزداد اتساعا، حتى باتوا موزعين ضمن معازل جغرافية تطوقها قوات الاحتلال وتفصلها عن بعضها البعض وعن محيطها العربي.

ولا تزال سلطات الاحتلال تمارس أبشع أنواع الظلم وأفظع أصناف القهر على أصحاب الأرض وأصحاب الحق، فتصادر الأراضي، وتهدم البيوت، وتغلق الحواجز، وتفرض الحصار، وتشيع التدمير وتمنع وصول الإمدادات الطبية والمعونات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية وتنتهك المقدسات الإسلامية. فإذا ما قام الفلسطينيون بالاحتجاج والمطالبة بحقوقهم تقصفهم بالصواريخ وتدكهم بالدبابات وتمطرهم بوابل من القنابل المحظورة دوليا من الطائرات والمروحيات.

وعلى الرغم من انسحاب إسرائيل من الجزء الأكبر من جنوب لبنان، فإنها ما زالت تحتل شبعا، ولم يتحقق أي تقدم ملموس على المسار السوري الإسرائيلي. فالجولان

السوري ما زال محتلا، والمباحثات بين الجانبين لم تثمر بسبب مماطلة إسرائيل وتسويفها وادعاءاتها بأن بضعة أمتار في بحيرة طبرية ضرورة للأمن وضرورة لأمن إسرائيل وحاجة شعبها إلى الماء، وكأن الأمن حق لها دون الآخرين، وكأن الماء حاجة لشعبها دون الباقين.

إذا كان العرب قد اختاروا السلام خيارا استراتيجيا فإنهم قد اختاروا السلام وليس الاستسلام. وطالب العرب ولا يزالون يطالبون بتطبيق الشرعية الدولية، وأولها تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام العادل والشامل، وهذا يتطلب انسحابا كاملا من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، واسترداد حقوقهم، وتعويض من لا يرغب منهم في العودة.

إن المملكة العربية السعودية الحريصة على السلام العادل والشامل، التي تسعى دائما إلى إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة، دعمت مباحثات السلام منذ بدايتها، وشاركت في مؤتمر مدريد وفي المباحثات المتعددة الأطراف. والمملكة العربية السعودية، التي تابعت مع المجتمع الدولي المجازر البشعة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان العربي في فلسطين، تدين الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة والمستمرة على الفلسطينيين في القدس الشرقية وفي كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد المملكة العربية السعودية عروبة القدس وأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ينطبق عليها القانون الدولي مثلما ينطبق على الأراضي العربية المحتلة، وتخضع في مباحثات السلام لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) باعتبارها أرضا فلسطينية جرى احتلالها في حزيران/يونيه عام ١٩٦٧.

كما تدين المملكة العربية السعودية الاحتلال الإسرائيلي لجزء من جنوب لبنان وللجولان السوري، وتؤكد أن السلام العادل لن يتحقق إلا بالانسحاب الشامل من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وفي جنوب لبنان، وفي الجولان السوري.

إن المملكة العربية السعودية، انطلاقا من إقرارها بمبدأ الأمن للجميع، أولت كل اهتمامها وعنايتها، وأيدت الجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل. كما أيدت المملكة وسعت من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتشعر المملكة بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها للرقابة الدولية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة.

مرة أخرى نؤكد أنه لا سلام بدون عدل. والسلام الذي ننشده هو السلام العادل الشامل، وليس مجرد توقف العنف وإشاعة حالة من السكون. وإسرائيل تتوهّم إذا تصورت أنها يمكن أن تحقق السلام على حساب الحقوق المشروعة للعرب في فلسطين وفي لبنان وفي سوريا.

إن الصراع في الشرق الأوسط هو نموذج واضح لارتباط السلام بالعدل. إن الاستهانة بالشرعية الدولية، وافتقاد العدل، واغتصاب حقوق الغير لن يمكّن إسرائيل بكل ترساناتها العسكرية وقواتها المتطورة من فرض السلام غير العادل.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد دخلت عملية السلام في الشرق الأوسط مرحلة دقيقة وحساسية للغاية. إذ اشتدّ العنف منذ نهاية أيلول/سبتمبر في

قطاع غزة، وفي الضفة الغربية، وفي إسرائيل. كما ازداد التوتر على خط الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

وقد لاحظت جمهورية الأرجنتين هذه التطورات بقدر كبير من القلق والأسف، لأنها تهدد بالخطر ما أحرز من تقدم منذ انعقاد مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، الذي قررت الأطراف فيه انتهاج طريق المفاوضات الدبلوماسية لحل خلافاتها.

وأود أن أعرب عن صادق تعازي حكومة الأرجنتين وشعبها لأسر ضحايا هذا العنف. وفي موت هذا العدد الكبير من النساء والأطفال والشيوخ دليل آخر على الطابع غير العقلاني الذي تتسم به الحالة وعلى الحاجة الماسة لوضع حد لها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع رئيس الوزراء باراك، والرئيس عرفات في شرم الشيخ، برعاية الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، والرئيس مبارك، رئيس مصر، واتفقا على اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى إنهاء العنف، وإقامة آليات للتحقيق، واستئناف مباحثات السلام.

وقد بدأ بالفعل تنفيذ بعض التدابير المنصوص عليها في شرم الشيخ. ونشير في هذا الصدد إلى إنشاء لجنة تقصي الحقائق، التي يرأسها السيناتور ميتشل، من الولايات المتحدة، والتي تشترك فيها شخصيات دولية بارزة أخرى. ويحدونا الأمل في أن تبدأ هذه اللجنة أعمالها في وقت قريب وأن تسهم في استعادة السكينة. ونرى أيضاً ضرورة استمرار التعاون بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية وتعزيزه.

ومع أن هذه المبادرات يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي في الأجل القصير، يتعين أن يكون استئناف مباحثات السلام هو الهدف النهائي. فالسلام هو الخيار الاستراتيجي الوحيد أمام بلدان الشرق الأوسط. أما منطق المواجهة والرفض المتبادل بين إسرائيل وجيرانها العرب فلن يؤدي إلى غاية.

وأود أن أؤكد من جديد اعتقادنا بوجوب إحلال السلام في الشرق الأوسط بالاستناد إلى التنفيذ الشامل، بنية صادقة، لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)؛ والمبادئ التي جرى اعتمادها في مؤتمر مدريد؛ واتفاقات أوسلو؛ وغيرها من الاتفاقات القائمة بين الأطراف.

وفي السعي للتوصل إلى حل نهائي للصراع ينبغي بذل الجهود للتوفيق بين تطلعات الفلسطينيين المشروعة في الاستقلال على الصعيد المادي والكرامة على الصعيد الشخصي، وبين حق إسرائيل المشروع في الاعتراف والأمن.

وأود أن أؤكد من جديد تأييد الأرجنتين لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولحقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة. وأكرر أيضا أن لإسرائيل الحق في أن تعيش في سلام مع جيرانها، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ولهذا السبب يدين بلدي بكل شدة جميع أعمال العنف ويرفض اللجوء إلى الوسائل الإرهابية باعتباره أمرا غير مقبول.

وفي ذات الوقت، نعتقد أن مصادرة وتدمير الممتلكات الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وهي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، يجب أن تتوقف.

ولن يكون هناك سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، كما سعت إلى ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، إذا لم تتابع كل مسارات عملية السلام في

وقت واحد. ولذا فإننا نرحب بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان امتثالا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). ونعتقد أنه يجب على كل الأطراف، في الظروف الراهنة، أن تتصرف بحذر شديد وضبط للنفس وأن تمتنع عن القيام بأعمال استفزازية يمكن أن تزيد من التوتر على الحدود أو تتغاضى عن تلك الأعمال.

ونلاحظ مع القلق عدم الحوار بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل بشأن مرتفعات الجولان، ونحث الطرفين على تجديده بروح صريحة وبناءة، آخذين في الاعتبار مبدأ الأرض مقابل السلام وضرورة الامتثال الكامل للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن المفاوضات الثنائية هي القوة المحركة لعملية السلام، وإيجاد الحلول لكل القضايا المعلقة سيتحقق من خلالها. ومع ذلك ينبغي أن نتذكر أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية خاصة تجاه فلسطين ظلت تحافظ عليها وتعززها خلال نصف القرن الماضي. واستمرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين والالتزام الشخصي من قبل الأمناء العامين المتعاقبين دلائل واضحة على ذلك.

وجمهورية الأرجنتين تدعم بقوة جهود الأمين العام كوفي عنان المبذولة لإقناع الطرفين بوقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات. وعلاوة على ذلك، يعرب بلدي عن تقديره للجهود التي يبذلها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ترجي رود – لارسن، الذي عمل بلا كلل خلال السنة الماضية من أجل تلك الغاية.

السيد شرما (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن عملية السلام التي بدأت في سنة ١٩٩١ قد بعثت حياة جديدة في الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو موضوع ما برح يحتل أولوية عالية لدى المجتمع الدولي على مدى عقود. وكان يتوخى لعملية مدريد للسلام أن تكون مفاوضات مباشرة تمضي على مسارين، أحدهما بين إسرائيل والدول العربية والآخر بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان ينبغي للمفاوضات أن تجري على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وكان قرار البلدان العربية، وبالذات سوريا ولبنان، أن تشارك في عملية السلام في الشرق الأوسط خطوة شجاعة رحبنا بها ودعمناها.

وقد أظهر المسار اللبناني تقدما كبيرا في هذه السنة عقب انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية ونشر حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل. ونحن نرحب بهذا التطور باعتباره خطوة نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائم في المنطقة. ويتضح من تقارير الأمين العام أن الحالة عموما تتسم بالسلم والهدوء. ونظرا لروابطنا التاريخية العميقة الثابتة مع هذه المنطقة، فقد أسهمنا بكتيبة وموظفي دعم لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي أوائل هذه السنة، كانت هناك أسباب تحمل على الاعتقاد بأن طوق الجمود على المسار السوري سينكسر أيضا. وفي حين أنه لم يحدث ذلك، كان هناك أمل في إمكانية إحراز تقدم. والتطورات الأخيرة التي حدثت في الأراضي المحتلة قد أفسدت الجو وشحنته بالتوتر. ويحدونا الأمل في هذه اللحظات الصعبة، أن تعمل سوريا وإسرائيل، جاهدتين على إيجاد حل، الأمر الذي سيكون له فعلا أثر إيجابي على الحالة العامة في الشرق الأوسط، ولا سيما في فلسطين. ولا نزال ملتزمين بالتنفيذ الكامل وغير المشروط لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) في أقرب وقت ممكن وبسط سلطة سوريا على كامل أراضيها.

إن الشرق الأوسط، مهد الحضارة الإنسانية، ذو أهمية ويمثل شاغلا للمجتمع الدولي بأسره. واليوم نحن نناقش الحالة في المنطقة في جو مختلف كثيرا عما كان عليه قبل أشهر قليلة فقط، عندما كان قادة فلسطين وإسرائيل يعملون جاهدين على التفاوض لإيجاد حل. وهذه الانتكاسات الأخيرة، التي تمثل تحديا لحكمة زعماء فلسطين وإسرائيل ومقامهم كرجال دولة، ينبغي أن تترك جانبا ويتعين على فلسطين وإسرائيل العمل معا من أجل مستقبلهما المشترك. وهذه السنة الأولى من الألفية الجديدة، التي بدأناها جميعا بالأمل والوعد بأن نخلف وراءنا ظلال الماضي، ينبغي أن تنتهي على نغمة مفرحة. والتقدم المحرز على المسار اللبناني ينبغي أن يكون نموذجا لما يمكن إحرازه بالحوار، والنية الحسنة والتصميم. وإن الطريق نحو السلام ليس سهلا، ولكنه الطريق الوحيد. وليس هناك خيار ولا اختيار آخر.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): تنعقد هذه الجلسة للجمعية العامة لمناقشة بندي الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، في ظل ظروف بالغة التعقيد. حيث يتصاعد التوتر ويزداد الوضع خطورة، خاصة وأن دماء الشهداء والجرحى ما زالت تجري غزيرة حتى الآن، بسبب مواصلة العدوان الإسرائيلي وتصاعده ليهدد وجود الشعب الفلسطيني وحقه في حياة كريمة وآمنة على أرضه وأرض أجداده.

وبعد مضي عشر سنوات على عملية السلام، وفي ضوء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧، ومواصلة بناء وتوسيع المستوطنات واستقدام المستوطنين والمستعمرين من مختلف بقاع العالم، والإبقاء على القدس محتلة، وعدم السماح للاجئين بالعودة إلى أرضهم، بالإضافة إلى القيام بالعدوان الغاشم لقتل الشعب الفلسطيني، وفي ضوء وصول عملية السلام إلى طريق مسدود، ألا تترجم كل هذه الممارسات الإسرائيلية وجود خطة مرسومة يتبعها رؤساء الحكومات الإسرائيلية لإضاعة الوقت سدى؟ ألم تكن هي السياسة ذاتها التي أوضحها رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، شامير، حين كشف عن عزمه مواصلة المفاوضات لمجرد المفاوضات مع العرب لمدة عشر سنوات أخرى دون الوصول إلى سلام فيما لو تسنى له البقاء في الحكم؟

وإزاء التصعيد الخطير في المنطقة يتعين علينا توضيح النقاط التالية: أولا، أن توقف عملية السلام وسجل الشهداء الفلسطينيين الذين قتلتهم قوة الاحتلال الإسرائيلي بدم بارد والذين بلغ عددهم أكثر من ٣٠٠ شهيد وما يزيد على عشرة آلاف جريح، ثلثهم من الأطفال، إضافة إلى أعمال التدمير التي تشكل حلقة أخرى في سلسلة الجرائم النكراء وإرهاب الدولة الإسرائيلي، يبرهن بوضوح على أن إسرائيل تتحمل وحدها كامل المسؤولية عن إجهاض عملية السلام.

ثانيا، إن قوافل القتلى والجرحى في الأراضي العربية المحتلة تستصرخ الضمير العالمي أن يتحرك بجدية ليدين ويشجب بشدة العدوان الإسرائيلي وممارسات الحكومة الإسرائيلية، وأن يتخذ المجتمع الدولي كل الإجراءات العملية التي تردع هذا العدوان وتوقف المجازر البشعة التي يرتكبها بحق الفلسطينيين العزل، بما في ذلك تشكيل محكمة جنائية دولية مخصصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر بحق الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة. وهذا ما طالب به مؤتمر القمة العربي الذي انعقد مؤخرا في القاهرة.

ثالثا، إن تطور الأحداث الدموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، يبرهن على أن قادة إسرائيل يتنافسون فيما بينهم في حملة لتحقيق مكاسب انتخابية وقودها أبناء الشعب الفلسطيني، وقودها قتل الأطفال الفلسطينيين، ويحاول كل من الجانبين الإسرائيليين

المتنافسين أن يبرهن على أنه قادر على تحقيق مكاسب أكبر لإسرائيل بشكل أشد تطرفا من الآخر، أي السباق نحو التطرف بغية كسب أصوات عدد أكبر من المتطرفين الإسرائيليين، ولا سيما في ظل التطورات الأخيرة الخاصة بإجراء انتخابات مبكرة لرئاسة الوزارة وللكنيست، وما يترافق مع ذلك من احتمالات تشكيل حكومة طوارئ وصفتها الأطراف الإسرائيلية ذاتها بأنها ستكون حكومة حرب.

رابعا، تدعو العديد من البيانات السياسية الصادرة عن جهات مختلفة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى ممارسة ضبط النفس ووقف العنف، وقد تساءل السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية أمام القمة العربية في القاهرة عن ''من هي هذه الأطراف التي تُطالب بضبط النفس خاصة وأن كلمة الأطراف تعني أن هناك جهات متقابلة، لها مقومات متشابهة''. وأضاف سيادته موضحا أن الطرف الإسرائيلي لديه دولة بينما الطرف الفلسطيني لم يتمكن من تحقيق هذه الدولة بعد. والطرف الأول، الإسرائيلي، لديه سيادة بينما الطرف الثاني لم يحقق هذه السيادة. والطرف الأول لديه جيش جرار ومزود بأحدث الأسلحة وفي مقدمتها القوة النووية بينما الطرف الثاني لديه الحجر. والطرف الأول قاتل بينما الطرف الثاني يقتل فكيف تسمونهم أطرافا وكيف يطلب منهم التساوي في ضبط النفس؟

خامسا، تؤكد حالة الغضب الشديد التي تسود العرب في كل الدول العربية والتي تسود العالم الإسلامي وكل محبي الحرية والمدافعين عن حقوق الإنسان الحاجة الملحة والفورية لتحرك المجتمع الدولي بغية وضع حد للعربدة الإسرائيلية والاستهتار الإسرائيلي بحقوق الإنسان وبقيم البشرية ونظمها الاجتماعية والقانونية وأخلاقها ومبادئها كلها. وعلى العالم أن يعزز جهوده بشكل صريح وقوي من أجل إعادة عملية السلام إلى إطارها الصحيح وبما يحقق السلام العادل والشامل الذي يؤمن الكرامة للجميع، والعدل للجميع في المنطقة.

سادسا، تحاول إسرائيل أن تفرض بالقوة ما لم تتمكن من فرضه في ساحة المفاوضات. وهنا نتساءل هل يعتقد قادة إسرائيل أنهم قادرون على فرض حالة الاستسلام على العرب عامة والشعب الفلسطيني خاصة؟ الجواب على ذلك أنهم غير قادرين وعلى إسرائيل أن تستخلص العبر وتتعلم من دروس تاريخ نضالات الشعوب ضد الاحتلال. وأن الدروس التي يقدمها أبناء الشعب العربي في فلسطين ولبنان وسورية كافية لتعليم إسرائيل ضرورة العودة إلى نهج السلام لا نهج الحرب، وأن قضية الأقصى والقدس وقضية فلسطين هي حلقات مترابطة من الصراع العربي الإسرائيلي بمجمله. ومن هنا، كانت الدعوة إلى السلام العادل والشامل. وبهذا الصدد نود أن نؤكد أنه لا يجوز أن توصف المقاومة من أجل تحرير الأرض المحتلة نضالا في مكان ما، وإرهابا في مكان آخر خاصة وأن المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي هي حق مشروع كفله الميثاق وقرارات الشرعية الدولية.

سابعا، ما زالت إسرائيل تواصل احتلال الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧. وما فتئ حكامها يطلقون التهديدات ضد سوريا ولبنان في إطار تصدير مشكلاتهم الداخلية إلى خارج إسرائيل، وبغية تغذية حملتهم الانتخابية. وأكرر مرة أخرى أن وقود هذه الحملة الانتخابية هو تهديد سوريا ولبنان. وبهذا الصدد، نود أن نؤكد من على هذا المنبر أن التهديدات الإسرائيلية لم تخف سوريا ولبنان ولن تخيفهما، ولن تزعزع صمودهما، بالإضافة إلى أن هذه التهديدات لا تخدم السلام في المنطقة، بل تزيد من عوامل التوتر والتفجير والتصعيد، وتبقي على بؤر التوتر قائمة، الأمر الذي من شأنه أن يولد دورات عنف جديدة محتملة،

مما يزيد بدوره من العراقيل التي تضعها إسرائيل مرة أخرى في طريق عملية السلام.

أكد قادة العالم الإسلامي في قمة الدوحة مؤخرا، كما أكد قادة الدول العربية في قمة القاهرة أن إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة تتطلب بالضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري، حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، بما فيه مزارع شبعا، إلى الحدود المعترف بها دوليا، تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الوطنية المشروعة، بما فيها حقه في العودة إلى دياره وممتلكاته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما أكد قادة هذه الدول تضامنهم مع سوريا ولبنان، وأعربوا عن رفضهم واستنكارهم للتهديدات الإسرائيلية الموجهة ضدهما والتي ذكرتها قبل قليل، وأكدوا رفضهم أي خروج عن أسس ومبادئ عملية السلام أو التحايل أو الالتفاف عليها.

سوريا صادقة ومخلصة وجادة وملتزمة في دعوتها للسلام العادل والشامل، وواضحة في مواقفها. وحقوقها معترف بها من قِبل المجتمع الدولي ومن خلال قرارات الشرعية الدولية. وعلى الطرف الآخر أن يشحذ إرادته السياسية، وأن يكون بالمثل صادقا ومخلصا وذا إرادة سياسية حقيقية، لتجنيب منطقة الشرق الأوسط وشعوبها ويلات الحرب التي تختلقها إسرائيل ولتحقيق السلم والأمن والاستقرار والكرامة للجميع.

إن تحرير أراضينا المحتلة هو شغلنا الشاغل. وهذا أمر طبيعي لنا لأنه لا يمكن لأي شعب أن يرضى بالاحتلال. وهو هدفنا الذي لا نحيد عنه. فليعلم كل العالم، ونؤكد أننا، في الوقت الذي نحرص فيه على تحقيق السلام العادل والشامل، نؤكد حرصنا الأشد على عدم التفريط بأي شبر من الجولان السوري المحتل والأراضي العربية.

نحن نسعى للسلام، بينما تسعى إسرائيل إلى الحرب. هذه هي حقيقة الأمر، كما تفعل الآن ضد الشعب الفلسطيني. لقد اخترنا السلام خيارا استراتيجيا، وسبق لقمة القاهرة السابقة أن أوضحت ذلك وأكدته، في حين اختارته إسرائيل ليكون خيارا تكتيكيا وتجميليا. وأراد العرب سلاما شاملا، بينما أرادته إسرائيل منقوصا ومجتزأ ولعبا على حبال مسارات السلام. وتوقفت العملية السلمية بفعل التعنت والتطرف الإسرائيليين. ومن هنا، فإننا ندعو المجتمع الدولي، وبخاصة الدول المؤثرة، بما فيها الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي والقوى المحبة للسلام في العالم إلى أن تتحرك بكل فعالية، وأن تمارس التأثير المطلوب على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية – قرارات هذه المنظمة. كما ندعو الأمم المتحدة أن تكون بمنأى عن ازدواجية المعايير لدى الدفاع عن الميثاق ومبادئ القانون الدولي، وأن تتخذ إجراءات أكثر حزما وصلابة لإلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية والمواثيق الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بصورة لا انتقائية.

وفي هذا الإطار، طرحنا أمام الجمعية العامة مشروع القرار الخاص بالجولان السوري المحتل، الوارد في الوثيقة A/55/L.50، مع عدد من الدول المشاركة في تقديمه. وهو مشروع يُطرح في كل دورة، ويتضمن كل النصوص التي تنسجم مع الميثاق والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، والتي تستدعي الوقوف إلى جانب السلام العادل والشامل وضد الاحتلال، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيد أبيليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): ربما كان الصراع العربي الإسرائيلي أكثر المشاكل الدولية التي

ورثها القرن الحادي والعشرين تعقيدا. وبدون إيجاد حل شامل وعادل لهذا الصراع لن يكون هناك سلام ورخاء اقتصادي في الشرق الأوسط، وبدون إحلال السلام في الشرق الأوسط ليس هناك أمل في إرساء السلم والاستقرار في عالم اليوم الآخذ في الانكماش. وستؤدي التسوية السلمية لهذا الصراع إلى خلق أثر نفسي إيجابي واسع النطاق، من شأنه إثارة سلسلة من ردود الفعل السلمية على جميع مناطق الصراعات في العالم.

وخلال السنوات التسع الماضية، شهدت عملية السلام التي بدأت باتفاقي مدريد وأوسلو نجاحات وإخفاقات، حاملة في طياتها الأمل والإحباط في آن معا. وقد أتاح الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان فرصة لتحقيق التقدم على المسارين السوري واللبناني. ومن المؤسف، أن هذه الفرصة لم تستغل بكل طاقتها. وما برح تحقيق التقدم على هذين المسارين عنصرا جوهريا في تحقيق التسوية الشاملة، ولا يوجد بديل إيجابي لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وسوريا ولبنان.

ويمكن النظر إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في كامب ديفيد بالمشاركة النشطة من جانب الولايات المتحدة كدليل على أن الحوار السلمي، لا يمكن عكس مساره. ومما يؤسف له أن انفجار العنف مؤخرا يجبرنا على أن نكثر من الكلام اليوم عن هشاشة عملية السلام وضعفها. وهذه الهشاشة لها رمز تتمثل فيه، وهو قضية القدس.

وعندما اتفق الزعماء الإسرائيليون والفلسطينيون على مناقشة هذه القضية في المرحلة النهائية من مفاوضاتهم، كان هذا الاتفاق علامة على الشجاعة السياسية ودليلا على الالتزام بتحقيق حل شامل وسلمي. ومن المعروف أن القدس هي محور الحياة الروحية اليهودية على مدى ثلاثة آلاف سنة. ومن المعروف أيضا أن الهوية الوطنية الفلسطينية تتركز في القدس. ولذلك اتفق الجانبان على مناقشة هذه المسألة البالغة الحساسية والدقة، متغلبين بذلك على مقاومة داخلية هائلة في كلا المعسكرين، وهي مقاومة يبدو أنها لا تتيح أي مجال للمرونة والتوفيق.

وكانت هناك مخاوف من أن تؤدي مناقشة الوضع النهائي للقدس في نهاية المطاف إلى تأجيج الحالة وإلى إبطال الاتفاقات السابقة. والواقع أن الحالة السائدة اليوم من الخطورة بحيث اقتربت من الحد الذي تتحقق عنده هذه الرؤى المتشائمة. وإننا نشعر بالحزن الشديد للخسائر المأساوية في الأرواح على كلا الجانبين؛ وليس هناك مبرر أو عذر لهذا الموت العبثي. وتشعر الحكومة الأرمينية بالانزعاج بصفة خاصة إزاء تزايد تورط الأطفال في أعمال العنف، التي أسفرت بالفعل عن عدد غير مسبوق من القتلى والجرحى. ونحن ندعو كلا الجانبين إلى اتخاذ كافة التدابير الضرورية لإبعاد الأطفال عن مناطق العنف وحمايتهم من فظائع الحرب. ونأمل في أن الشجاعة السياسية والحكمة وحسن النية، التي أبداها الجانبان مرارا خلال العقد الماضي أن تساعدهما على التغلب على الأزمة الراهنة.

واليوم يحتاج الشرق الأوسط إلى دعم المجتمع الدولي كما لم يحدث أبدا من قبل. ونود أن نشيد في هذا الصدد بالأمين العام، السيد كوفي عنان لما يبذله من جهود لا تكل في الوساطة من أجل وقف الأعمال القتالية وأعمال العنف وإعادة عملية السلام إلى مسارها ثانية. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية فريدة عن تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتشير أنشطة الأمين العام بوضوح إلى أن هذه المسؤولية لم تهمل أو يقلل من قدرها. كما نرحب بعودة الاتحاد الروسي إلى المشاركة الفعالة والنشطة في رعاية عملية السلام. وفي رأينا أن الوساطة الروسية النشطة ستسهم في استئناف المفاوضات في وقت مبكر وفي إحياء عملية السلام.

ولا يعتبر الشعب الأرميني الحالة في الشرق الأوسط أنها مجرد عنوان آخر من عناوين الأخبار. فقد عاش الأرمن في الأراضي المقدسة منذ حكم هيرود العظيم ملك يهودا. وفي أعقاب اعتناق المسيحية بوصفها ديانة الدولة في عام ٣٠١، أنشئت البطريركية الأرمينية في القدس لتلبية الاحتياجات الدينية والقومية لعدد ضخم من الحجاج الأرمن، الذين شكلوا طائفة أرمينية محلية كبيرة جدا. وظلت هذه الطائفة موجودة باستمرار في الأراضي المقدسة منذ القرن الخامس للميلاد وهي تتركز في الحي الأرميني، أحد الأحياء التاريخية الأربعة في مدينة القدس القديمة. وتعتبر البطريركية أقدم مؤسسة أرمينية موجودة خارج أرمينيا، ويشكل الأرمن في القدس أقدم طائفة موجودة من طوائف الشتات الأرميني.

وقد ازدهرت الحياة الدينية والثقافية الأرمينية في القدس طوال قرون. وتشمل كنوز البطريركية مدرسة لاهوتية معروفة ومكتبة تضم ثاني أكبر مجموعة من المخطوطات الأرمينية في العالم ومتحفا مليئا بالآثار الوطنية التي لا تقدر بثمن. وتدل الفسيفساء والنقوش الأرمينية المنتشرة في المدينة القديمة والتي تشمل أقدم النقوش التي كتبت بالحروف الأرمينية على أرضية من الفسيفساء في كنيسة القبر المقدس، على الوجود الأرميني المستمر في القدس وحولها منذ القرن الخامس الميلادي.

ولهذه الأسباب فإننا نتابع عن كثب شديد وبقلق بالغ الحالة في منطقة الصراع، وما زلنا مهتمين اهتماما كبيرا بتحقيق السلم والاستقرار في هذا الجزء من العالم.

وقد ظهر البعد المسيحي من قضية فلسطين عموما – والقدس خصوصا، باعتبارها مسألة دينية أساسا – مؤخرا أيضا داخل الإطار السياسي.

ونجد من المناسب أن نشير إلى الوضع الحالي للكنائس المسيحية في الأراضي المقدسة، المعروف باسم ”الوضع القائم في عام ١٨٥٢“، الذي يضمن حقوقها وامتيازاتها كما يعبر عما بينها من توافق في الآراء في حدود الأبعاد المسيحية الأساسية التي تحكم وجودها ونشاطها التعاوني في الأراضي المقدسة. وبموجب ”الوضع القائم في عام ١٨٥٢“ تشترك كنيسة الرومان الكاثوليك والكنيسة اليونانية الأرثوذكسية، والكنيسة الأرمينية الرسولية، من خلال بطركياتها في القدس على قدم المساواة في تولي مسؤولية الإشراف على الأماكن المقدسة المسيحية. وقد اعترف مؤتمر السلام في باريس لعام ١٨٥٦ ومؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ ومعاهدة فرساي لعام ١٩١٩، فضلا عن الإدارات المتعاقبة في الأراضي المقدسة بما فيها السلطات العثمانية والبريطانية والأردنية والإسرائيلية ”بالوضع القائم في عام ١٨٥٢“ واحترمته. وإننا نرحب بقيام زعماء هذه الكنائس الثلاث بإجراء اتصالات دورية بالمسؤولين على أعلى المستويات من الجانبين حيث يحاطون علما بنتائج مفاوضاتهم. ونأمل أن تستمر هذه الممارسة في المستقبل.

وعلى الرغم من أن الزعماء المسيحيين في القدس وللكنائس التي يمثلونها ليسوا أطرافا في النزاع ولا في المفاوضات، فإن أخذ آرائهم وشواغلهم المشروعة في الاعتبار سيجعل النتائج النهائية أكثر شمولا وأكثر قبولا من جميع الأطراف المعنية وسيعيد تأكيد أهمية المدينة المقدسة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

وكان وضع الحي الأرميني في المستقبل أحد المسائل التي شملتها المداولات الأخيرة بشأن مستقبل القدس، مع الجانبين اللذين يرغبان في وضع الحي تحت سيادتهما. ودون تفضيل أي من الجانبين على الآخر، فإننا نجد من الضروري أن نذكر بأن الحي الأرميني والأحياء المسيحية في مدينة القدس القديمة متجاورة وهي كيانات لا يمكن فصلها عن

بعضها، يوحدها الدين والتاريخ بقوة. وهي تشكل مع بعضها ما يعرف باسم القدس المسيحية، الوطن الروحي لملايين المؤمنين في جميع أنحاء العالم ومحط تطلعاتهم. والفصل القسري بين هذين الحيين يهدد بالخطر أحكام الوضع القائم في عام ١٨٥٢، ويضيف مزيدا من التعقيد على الحالة.

وأملنا أن تكون الفرصة ما زالت متاحة لحل معضلة القدس بلا تقسيم أو تجزئة. وإذ يحتفل المجتمع الدولي بحلول الألفية الثالثة من خلال مشروع بيت لحم ٢٠٠٠، آملا أن تكون هذه الألفية ألفية سلام ونوايا طيبة، يصبح من غير المقبول أن ننصب حواجز جديدة للتقسيم أو نرسم خطوطا جديدة ملونة على بعد عشرة كيلومترات فحسب من شمال بيت لحم. ويجب أن يصح عزم البشرية على أن تخلف مثل هذه الرموز وراءها.

وفي الختام، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي ذكرى ليا رابين، التي كانت مثل زوجها، رئيس الوزراء إسحاق رابين، مناضلة مخلصة في سبيل السلام الذي كرست نفسها لخدمته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند صباح اليوم. وسنستمع إلى بقية المتكلمين يوم الجمعة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في الساعة العاشرة. والمتكلمون الثلاثة الأوائل في الجلسة الصباحية هم ممثلو الاتحاد الروسي وإسرائيل وتركيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.